الفصل الخامس

أوروبا وأمريكا والعلاقات الأطلسية

«مشكلة أوروبا أنها تعيش في عالمين: عالم السياسة الواقعية اليومية وعالم الُحلم بمستقبل أفضل. والمهمة الصعبة في ذلك تتجلى بالتمسك بالُحلم مع عدم جواز التغاضي عن أخطار الحاضر الواقعية. أما التحدّي الأكبر فهو تطوير سياسة خارجية مشتركة».
جيريمي ريفكين[173]

هل يمكن للمرء حقاً أن يستفيد من عِبَر الماضي؟ لقد أعاد المؤرخ الأمريكي آرثر م. شليز ينغر الابن حديثاً، طَرْحَ هذا السؤال القيم الذي لم يجد جواباً شافياً حتى اليوم، لا من السياسة ولا من العلوم التاريخية، بالارتباط مع المسوّغات السياسية المريبة لحرب العراق ومسارها. ولا يزال فشل الديمقراطيات الغربية تجاه هتلر في ثلاثينيات القرن الماضي يجري ذيوله حتى اليوم ويؤثر على الخلافات الحالية حول الحرب والسلام. ويشير شلزينغر، استناداً إلى الخبرات الشاملة على أنقاض سياسة التهدئة الفاشلة في ميونيخ سنة 1938، إلى عدم إمكانية فصل الأحداث التاريخية المتطابقة عن بعضها تماماً. ويستشهد هنا بما يأتي من الفصل الذي يتحدث عن اتفاقية ميونيخ، من مذكرات ونستون تشرشل: «يجدر بنا وضع بضع قواعد أساسية في الأخلاق والسلوك؛ حتى تكون وازعاً ودليلاً في المستقبل. ولا يمكن لأي حالة من هذا النوع أن تُقوّم منفصلة

عن ارتباطاتها» ثم يصف شليزنيغر الخبرات التي تمت الاستفادة منها في أعوام الخمسينيات على مثال ميونيخ: «بعد ستة عشر عاماً على ميونيخ وحينما تكلم الرئيس آيزنهاور عن المقارنة مع ميونيخ؛ ليقنع البريطانيين بالتعاون مع الأمريكيين لمساعدة الفرنسيين في الهند الصينية، لم يجد أذناً مصغية لدى تشرشل، الذي رفض مقارنة آيزنهاور، وهذا لم يمنع خَلَفَهُ في رئاسة الوزراء بعد عامين، أن ينظر إلى جمال عبد الناصر والشرق الأوسط وكأن الظروف لا تزال مثل عام 1938، ويقحم بلده في مغامرة السويس، وفي هذه المرّة كان آيزنهاور هو الذي رفض المقارنة مع ميونيخ. وتوضح هذه الحالات الإصرار الجائر لمزاج يتعامل مع السياسة من خلال عموميات تقليدية وتاريخية، تؤخذ من الماضي بشكل غير سليم وتطبق آلياً على المستقبل»[174]. وأخيراً يصل شليزينغر إلى استنتاج لايبشر كثيراً بالخير، ألا وهو «أنّ مجموعة الأخطاء التي ارتكبت باسم اتفاق ميونيخ قد تفوق الخطأ الأساسي الذي حصل سنة 1938»[175].

ليس من الضروري أن يتبنّى المرء الاستنتاج المتشائم حتى يصل إلى القناعة بأنه لا توجد أجوبة قابلة للتعميم، عن السؤال القديم حول دروس التاريخ الماضي. إذ إنه من المؤسف ألا يعرف المرء فيما إذا كان قراره السياسي مبنياً على درس ناجح من دروس التاريخ، أو أنّ هذا القرار ناتج عن فهم خاطئ للعِبرة التاريخية، أو إذا كان قد أسيء استخدام هذا الدرس أيديولوجياً لأسباب غير مبرّرة، إلا بعد تنفيذ القرار. فالقرارات السياسية كلها تخدم المصالح، ولذلك تكون غالباً موضع جدلية حادة. هذا إلى أن المعرفة التاريخية تنظر دائماً إلى الوراء لا إلى الأمام. ويكون تأثير كل قرار سياسي مفتوحاً على المستقبل من حيث نتائجه ومن ثم فهو

لا يعتمد مطلقاً على مجرد المعرفة، وإنما يجب أن يكون اعتماده أكثر أو أقل على مقاربات مقنعة.

لقد طرح السؤال حول إمكانية الاستفادة من دروس الماضي مباشرة عبر الحرب ضد العراق وعبر مسوّغاته المضلّلة والانقسامات السياسية التي أثارتها هذه الحرب في الغرب. وهنا استشهد مؤيدو الحرب في بلاد ما بين النهرين بأقوال تشرشل والسياسة التوافقية في ميونيخ ضد مناهضي هذه الحرب. ولكنّ ثبت بطلان هذه الإشارات التاريخية في ضوء الأحداث الجارية. يعود النقاش في الأمور السياسية الخارجية الواقعية، على ضفتي الأطلسي، غالباً وبسهولة إلى التاريخ، لعدم وجود منظور إستراتيجي ثابت عند الغرب، مثال ذلك محاولة تفسير الوضع المتفرد للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى، وهذا ما لا سابقة له في التاريخ. كذلك الحرب ضد الجهاد الإرهابي والنظام العالمي المستقبلي والخلافات حول أسباب الحرب على العراق.

نجد خلف هذه المطالب الشرعية والتوضيحية المستندة إلى إشارات تاريخية، وفي الوقت نفسه، خوفاً عميقاً لدى كل أصحاب القرار في الغرب، نظراً لعدم وضوح الوضع الراهن ولسبب مستقبل يبدو مخيفاً. وفي الحقيقة بحث المسؤولون على جانبي الأطلسي عن حلول إستراتيجية جديدة لتحديات القرن الحادي والعشرين، ويزعمون أن كل جانب يستطيع الاستغناء عن الجانب الآخر، إما لأن أوروبا ضعيفة أو لأن الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوة استثنائية. إلا أن الطرفين في الوقت نفسه، يعرفان جيداً أن انفصالهما عن بعضهما يعني خسارة لهما كليهما، ومن ثم يعني نهاية الغرب بأسره، وهذا مالا يتحمل مسؤوليته أي من الطرفين.

تشكل العلاقات الأطلسية المستقرة والقضاء الديمقراطي المبني على اقتصاد السوق، العمود الفقري لأمن الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، وإذا كانت هناك محاولة فعلية للتشكيك بهذا المكسب التاريخي الذي قام على أكتاف ضحايا عديدين، أو إذا كان هناك من يسعى لِمَحوِهِ بنقص الاهتمام تدريجياً أو بترتيب خاطئ للأولويات، فسيكون ذلك خطأ إستراتيجياً كبيراً، لا بل حماقة تاريخية. إلا أنّ هذه العلاقات لن تتحسن قطعاً فيما إذا تمَّ اللجوء إلى قناعات طقسية روتينية وتم التخلّي بذلك عن الضرورة التي لا تُرَدّ، لإعادة تنظيم جديد للمفاهيم. لأن الهوة ما بين ضفتي الأطلسي سوف تتسع والعلاقات ستزداد تآكلاً إذا لم يقم أصحاب القرار على جانبي الأطلسي، بتجديد العلاقات الأطلسية على أساس توافقي شامل وجديد. وهكذا نرى أن تطوراً كهذا الذي نتخوف منه ليس في صالح أوروبا ولا في صالح أمريكا الشمالية؛ لذلك لا يجوز أن يحصل مطلقاً.

هناك العديد من الأمور الرئيسة المشتركة بين الأوروبيين والأمريكيين، ولكنهم يؤسسون في وعيهم الجماعي على خبرات وتجارب تاريخية مختلفة تماماً. لذلك فهم يستجيبون على نفس التهديدات والمخاطر بردّات فعل غالباً ما تكون متفاوتة، لا بل أحياناً متعاكسة. وهذا قد يقود على الجانبين إلى عدم فهم صحيح (قد يصل حتى الرفض)لردات فعل الجانب الآخر، ما يؤدي إلى مجموعة متشابكة من حالات سوء التواصل السياسي والانفعالي. ومع كل هذه الاتهامات والمواقف المتضاربة على جانبي الأطلسي، لا يتجاوز الأمر في النهاية بعض الامتعاض والاستياء وفتور المشاعر ضمن العائلة السياسية الحضارية الواحدة، التي لا تستطيع

التخلي عن بعضها في النهاية، شأنها شأن كل العائلات الأخرى، إذا أراد المرء أن يتجنب الأضرار الكبيرة على كل أفراد العائلة. وخاصة أن هذه العائلة الأطلسية تتقاسم الهموم والمخاوف التي يثيرها المنظور الفوضوي المؤلم بسبب اضطراب العالم السياسي الراهن. ولذلك يلجأ المرء بين الحين والآخر للبحث عن مُتّكأٍ يعتقد أنه يمنحه الأمان، ويعود إلى ماض مشرق، إلى فترات الازدهار في تاريخ الغرب؛ ليأخذ منها الدروس والعبر الواقعية أو الموهومة.

هناك سببان موضوعيان لهذا الوضع الشعوري السياسي السلبي في المجتمعات الغربية: عمق التحول الذي حدث سنة 1990/1989 وعدم إمكانية المقارنة التاريخية مع الوضع الراهن للنظام العالمي. وتبين لنا الدراسة التحليلية للنظام الدولي الحالي، بشكل مباشر، الخصائص البارزة التي تجعل المقارنة التاريخية عقيمة. يبدو أن وضعاً جديداً فريداً قد نشأ منذ التحوّل الكبير لعام 1990/1989، يتجسد في تكامل تقني اقتصادي عالمي، فريد من نوعه، ويظهر في المكانة العالمية المنفردة لقوة عظمى ليس لها قطب مقابل، وفي عدم تناظر سلطوي سياسي ندر وجوده قبلاً، بين لا عبين حكوميين وغير حكوميين. وهذا بعضٌ من العوامل والتغيرات الجديدة، لا تزال الاستمرارية، من وجهة نظر كمية، راجحة في النظام السياسي العالمي، ولكنّ العوامل الجديدة تسوّغ الشك بأننا حالياً شهودٌ على تغييرات جذرية وتحوّلات عميقة الأثر في النظام الدولي. وتتميز هذه التغييرات بأنها حالة لا سابق لها في تاريخ الدول. ولا تتضح هذه الحقيقة في مكان في هذا العالم كما هي الحال في العلاقات الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

فإذا تابعنا تطور النظام العالمي الحالي على مدى ثلاثة القرون ونصف القرن الماضي نجد سريعاً أن هذا النظام كان نتيجة عولمة نظام الدول الأوروبية في القرن العشرين عبر حربين عالميتين واستقلال المستعمرات ونهاية الحرب الباردة. وقد أسهمت بدفع العولمة إلى الأمام بعد سنة 1945، قوتان عالميتان تسعيان إلى السيطرة على العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكة والاتحاد السوفيتي الذي انهزم وتفكك في هذا الصراع الثنائي. ولكن لا يبدو مع ذلك، أن نهاية هذا النظام ذا القطبين، قد أدت ببساطة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، حتى ولا إلى إمبراطورية أمريكية. وهذا يعني استمرار النظام الراهن تحت شروط المنتصر السلطوية السياسية. بل الأرجح أنّ هذا النظام قد تلقى ضربة قاسية في داخله، وضعت الجميع، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، أمام صعوبات كبيرة في توجهاتهم.

كانت أوروبا هي من أسهم بشكل أساسي في تشكيل النظام الدولي العصري. فالانتشار العالمي للقوى الأوروبية هو الذي حدد عالم العصر الحديث ووضع هيكليته. ومع أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست منذ البداية سياسة خارجية توسعية، وخاصةً في قارة أمريكا الشمالية، فإنها لم تدخل السياسة العالمية بشكل واضح إلا بعد تثبيت دورها كقوة وحيدة في أمريكا الشمالية. ولكنّ دخول الولايات المتحدة في السياسة العالمية تم على خُطا واضحة وضعها النظام الأوروبي. وحتى نستطيع أن نفهم مشكلة الولايات المتحدة والصعوبات القائمة في العلاقات الأوروبية الأمريكية بشكل أفضل، نستخدم صورة تيّار قوي يجسّد النظام الدولي الأوروبي الذي يتوسع عالمياً أكثر وأكثر.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية ميدان السياسة العالمية، عندما ألقت بنفسها في هذا التيار التاريخي الذي توجهه أوروبا بنزاعاتها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبشكل تام منذ سنة 1917 حينما انخرطت في الحرب العالمية الأولى. ولكن الولايات المتحدة لم تضع بديلاً ذاتياً للجو العاصف سياسياً في أوروبا، مع أنها حاولت أن تعطي هذا الانطباع دائماً في سياستها الخارجية بسبب الطابع الخاص لتأسيسها. لكن هذا التيار في التاريخ الأوروبي القوي، هو الذي حدد منذ بداية العصر الحديث، شروط تطور النظام الدولي، واتبع بذلك بُنىً ومصالح محددة المعالم بوضوح. لقد كانت الولايات المتحدة عاملاً رئيساً، طيلة القرن العشرين، وحققت نجاحاً كبيراً في التيار التاريخي الأوروبي وحددت مسيرته المستقبلية إلى حد كبير وبشكل متزايد. إلا أنّ هذا التيار وصل إلى نهايته فجأة مع تفكيك الاتحاد السوفييتي.

ولكن التسعينيات «الذهبيات» من القرن العشرين، استطاعت مع ذلك أن تعطي لبعض الوقت في الغرب عامة، هذا الانقطاع الثوري في النظام الدولي. ولكن من الواضح اليوم أن التيار العانّي لهذا النظام الدولي الأوروبي العالمي، قد ضاع في مستنقع توسّع التاريخ العالمي، مستنقع في تاريخ الدول مليء بالأفاعي الخطيرة والبعوض والحيوانات المتوحشة. ويبدو هذا المستنقع بلا بداية ولا نهاية ولا يمكن معرفة اتجاه الماء إلا بصعوبة متناهية بسبب الضباب المتصاعد فوق هذا الماء. وهكذا فقد أخذ يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم أن التحول العميق الذي حصل 1990/1989، لم يؤدّ إلى نهاية النظام العالمي ثنائي الأقطاب الذي تركزت دعائمه في مؤتمر يالطة، وحسب، بل إن هذا الانعطاف كان ذا أثر عميق. كذلك وصل

النظام الدولي الأوروبي الذي استمر قرابة ثلاثة قرون ونصف القرن، إلى نهايتة مع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي.

وفي الحقيقة، فإن نظرية انتهاء النظام الأوروبي القديم في عامي 1989و1990، تفسر العديد من المشكلات الخلافية في العلاقات على ضفتي الأطلسي. إذ كانت ردة فعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على هذا الانعطاف الحاد في تاريخ النظام الدولي، متمايزة بشكل كبير عن الأخرى نتيجة المفاهيم المختلفة والحالة الموضوعية: فالولايات المتحدة التي أصبحت القوة العالمية العظمى الوحيدة حققت نفسها بسبب هذه القوة غير المسبوقة، في هذا الوضع الأحادي الموضوعي، على عكس الأوروبيين الذين حققوا أنفسهم في تحوّلٍ تجاوز الأمة الواحدة؛ ليعطي مفهوماً جديداً لسيادتهم التي وجدوها في الاتحاد الأوربي. ومما يلفت النظر بشكل متزايد الوضوح، أهمية استمرار الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من قوتها المتفردة، في تفاعلها بشكل رئيس مع ميزات النظام الدولي الأوروبي، ومن ثم مع منطق هذه المنظومة من الدول.كانت الولايات المتحدة في الحقيقة ما بين عامَي 1945و1989 ورثة النظام الأوروبي، إلا أن النظام المستحدث بعد ذلك بقي في جوهره دون تغيير.

حصلت الثورة الحقيقية في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبذلك حلّت مركزية أحادية القطب محل الهيمنة العالمية ذات القطبين الاثنين. ولكن ليس لهذه الحالة سابقة في تاريخ النظام العالمي. وإذا اقتصرنا على المنطق الموضوعي لثورة النظام العالمي الحالي، يكون التخطيط لنظام عالمي جديد وتنفيذ هذا المخطط من أولى مهمات الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون النظام حينئذ مبنياً على المركزية العالمية لقوة عظمى واحدة.

على أنّ ذلك لا ينطبق إلا في الحالة الموضوعية للنظام الدولي، فقد بحثنا في الفصل السابق عدم إمكانية تأسيس إمبراطورية أمريكية، ومن الطبيعي أن تنطبق هنا أيضاً كل الأسباب المذكورة هناك. وستكون تحديات هذه المركزية الأحادية العالمية كبيرة جداً وشرعيتها منقوصة، إضافة إلى أنّ المفاهيم الذاتية لأغلبية الشعب الأمريكي، وكذلك تقاليده ومبادئه، لا تسمح بسهولة بنجاح مثل ذلك المشروع. وهكذا تعلّل الضرورة الموضوعية واللاإمكانية الذاتية، تناقصاً يصعُب حلُّه في الوضع الإستراتيجي الحالي للولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة، وهذا له تداعياته الخطيرة، سواء على التنظيم أو على الفوضى في هذا النظام العالمي. وليس وصف هذا التناقض وتحديده ردّاً على السؤال المُلِحّ حول تنظيم جديد للعالم، إذ لا يستطيع الإجابة عن ذلك إلا الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة، وإلا فإنّ الأمور ستبقى على ما هي عليه من التناقض الحالي في واقع النظام العالمي، وهذا ما يؤدي من ثم إلى زيادة احتمال وقوع الصراع والأزمات وشيوع الاضرابات بشكل كبير وخطير.

تفاعلت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات في القرن العشرين، مع المخاطر التي هددت النظام العالمي، بمشروع تنظيمي كبير يعتمد على قاعدة مؤسساتية وسياسية واقتصادية ومعيارية أَسْمَتْه «الإستراتيجية العليا» ونجحت في ذلك مرتين. فالرئيس وودرو ويلسون أوجد عصبة الأمم ردًّا على المخاطر التي هددت النظام الدولي الأوروبي من خلال الحرب العالمية الأولى. أما فرانكلين د.روزفلت فقد عمل على تطوير نظام الأمم المتحدة ردًّا على الحرب التي شنتها ألمانيا النازية للسيطرة على العالم، هي والإمبراطورية اليابانية، في الحرب العالمية الثانية. كذلك

أنشأ الرئيس هاري س. ترومان مع وزير خارجيته جورج مارشال، في بداية الحرب الباردة، منظومة ذات هيكلية تحالفية سياسية عسكرية، ضد الأخطارالتي تهدد أوروبا الغربية ومناطق أخرى، من الاتحاد السوفييتي، وكان حلف الأطلسي (الناتو) وخطة مارشال في صلب هذه الهيكلية. وربما كان على الولايات المتحدة، كقوة عالمية رائدة، أن تبذل جهداً أكبر الآن ردًّا على الشمولية الحديثة والعولمة، إذا كانت تود أن تدفع عنها بنجاح كل الأخطار الإستراتيجية التي تهدد أمنها.

ونظراً لجسامة هذه المهمة التي تتمثل في إيجاد نظام عالمي جديد، فإنّ من المسوّغ طرح السؤال فيما إذا كانت دولة واحدة مثل الولايات المتحدة، التي لا سابقة لها بهذا القدر من القوة قادرة وحدها، بمصادر قوتها وشرعيتها، على التصدي لهذا التحدي. حقاً هناك شكوك جديدة بقدرة الولايات المتحدة على ذلك؛ لأن تلاشي التيار التاريخي الأوروبي يلقي بتأثيراته السلبية في هذا الأمر بالذات. فروسيا والصين والهند واليابان والبرازيل وقوى أخرى عديدة، ستكون بين اللاعبين الرئيسين أو المهمين على الأقل، إذا لم نقل من المعارضين، في عملية بناء نظام عالمي جديد. لكنّ أوروبا قوية وموحدة ولديها شعور فطري وحسّ سليم للتاريخ ولروابطها الوثيقة في القيم والاهتمامات مع الطرف الآخر للأطلسي، هي وحدها القادرة على القيام بدور شريك حقيقي. وهكذا فإن من يتصدى لهذه التحديات هو الغرب ككل، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

أليس الوضع الأحادي للولايات المتحدة في نهاية حالة «استثنائية» في التاريخ؟ إلا أن النظرية الشائعة ترى الوضع الحالي غير نموذجي ومعارضاً للنظام القائم، ولكنه سيصبح مسيرته في سياق التاريخ. وسيكون هناك،

على أبعد حد في منتصف القرن الحالي، توازن جديد للقوى بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وربما مع قوىً عالمية أخرى. قد يكون ذلك صحيحاً ويصبح أمراً واقعاً، إلا أن هناك عوامل مهمة تشير إلى أن التطورات الحالية في النظام الدولي ليست واقعة عارضة أمْلَتْها المصادفة. إذْ إنّ الأوروبيين أيضاً موجودون في حالة من الفرادة التاريخية، وربما كان ذلك بالنسبة لهم أهم مما هو للأمريكيين، فأوروبا هي الآن في عملية انخراط دول قومية ذات سيادة في اتحاد أوروبي شامل، وهذه حالة لا سابقة لها أيضاً في التاريخ الأوروبي.

مرّ الاتحاد الأوروبي في العقود الماضية بتحولات جذرية. وكان ذلك نتيجة قرارات ذاتية من ناحية ونتيجة تحديات جديدة من ناحية أخرى. فأوروبا التي كانت تضم خمس عشرة دولة أصبح عدد أعضائها خمساً وعشرين دولة منذ الأول من شهر أيار/مايو 2004. وبذلك فقد تجاوزت أوروبا بكل تأكيد، تقسيم القارة الذي استمر لخمسة عقود في أثناء الصراع بين الشرق والغرب وذلك كل عوائقه وعقابيله. وهكذا تشكلت سوق داخلية واحدة تجمع ما يفوق 450 مليون نسمة. فالنقد الموحد، والسوق الداخلية مع حرية انتقال الأشخاص والسلع، والخدمات المالية والعامة والاجتماعية، وتفكيك الحدود الداخلية، ومنح الجنسية الأوروبية الواحدة، بالإضافة إلى سياسة خارجية وأمنية منسّقة ومشروع الدستور الأوروبي الذي يجذّر الحقوق الأساسية والمؤسسات الأوروبية الديمقراطية، تشكل كلها تحولات واضحة في الاتحاد الأوروبي تمت خلال أعوام محدودة. ويستطيع المرء أن يسافر اليوم على أي حدود، والأهم من ذلك أنك تستطيع استخدام النقد الواحد أينما كنت في الاتحاد، وربما أصبحت الرحلة بالسيارة من

إستونيا في الشرق إلى البرتغال في الغرب، ممكنة بالطريقة نفسها بعد أقل من عقد. ومن يعرف تاريخ أوروبا إلى أي مدى تجسدت هذه الثورة في النظام الدولي الأوروبي، في التحولات الجذرية في الحياة اليومية الأوروبية في بداية القرن الحادي والعشرين. ولا ننسى أنه لم يمر بعد سوى ستة عقود على نهاية الحرب العالمية الثانية، التي دمّرت أوروبا إلى حد كبير وتركتها مِزَقاً.

كان التحوّل الأهم بلا منازع. هو توسع الاتحاد الأوروبي الآخِر في الأول من أيار/مايو 2004، لأن هذه الخطوط التي تجاوزت الستار الحديدي السابق هي التي جعلت الاتحاد الأوروبي اتحاداً أوروبياً «شاملاً» بعد أن كان حتى ذلك الوقت، وبتأثير واقعي للحرب الباردة التي قسّمت أوروبا، اتحاداً أوروبياً «غربياً». وقد تبين سريعاً أن هذا التوسع الذي يبدو كمياً، من خمس عشرة إلى خمس وعشرين دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، له أيضاً تأثيرات وعواقب نوعية واسعة؛ لأن هذا التوسع الكبير دفع بالاتحاد الأوروبي بشكل حاسم، إلى تحمل مسؤوليات الإستراتيجية التي أعطت عملية التوحيد الأوروبية بعداً جديداً.

ظهر الاتحاد الأوروبي في البداية، وكأنه مجموعة اقتصادية، إلا أن ذلك كان في ظاهر الأمر فقط. أما الهدف الحقيقي، فقد كان منذ بداية الاتحاد هدفاً سياسياً، ألا وهو تطبيق مبدأ التكامل بين كل دُوَله. أما سيادة الدول الأعضاء فقد كان يفترض أن توجد في أجزاء مختلفة، حيث يتم العمل في أجزاء السيادة الوطنية للدول الأعضاء من خلال مؤسسات مشتركة وِفق قواعد وأسس يُتفق عليها. كانت البداية مع صناعة المناجم ولحقتها السوق المشتركة والسوق الزراعية. وهكذا، فقد كان تكامل

المصالح الاقتصادية في خدمة هدف سياسي رفيع منذ اللحظة الأولى، وهذا الهدف هو الضمان لأمن دائم بين الدول الأعضاء، وبشكل خاص بين العدوين اللدودين القديمين ألمانيا وفرنسا.

ومن سخرية القدر، من وجهة النظر الحالية، أن يقف خيال الولايات المتحدة الأوروبية وراء التكامل الأوروبي، ومن ثم تكون الرؤية الأمريكية الأساسية حول تجاوز عقبة القوميات المختلفة وراء هذا التكامل أيضاً، كما تحقق ذلك منذ أكثر من مئتي عام في قارة أمريكا الشمالية بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعها حتى أصبحت أمراً واقعاً ذات قوة وذات نفوذ كبيرين. وكما لو كان القصد زيادة هذه السخرية، كان هناك رجلا دولة كبيران فرنسيان، يملكان الجرأة والقوة وبُعدَ النظر، استطاعا أن يضعا تصوراً لولايات متحدة أوروبية ويبدأا عملياً بتنفيذ الفكرة، بعد الدمار الذي عمّ أوروبا في مرحلة القوميات الأوروبية، وبعد أن دمرت أوروبا نفسها في حربين عالميتين بعد انهزام الرايخ الألماني الكبير تحت قيادة هتلر، ونظراً للتهديد القادم من الإمبراطورية الروسية الكبرى بقيادة ستالين.

ومن يبحث عن مسوّغ دائم وفلسفي معياري، وفي الوقت نفسه مشبع بالخيالات والأوهام السلطوية السياسية، لغرب متجدد في القرن الحادي والعشرين، يجد ضالّته هنا لا ريب. فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هما عماد التعاون على جانبي الأطلسي، ولا يرتكزان على نفس قيم ومبادئ ومعايير التنوير المسيحي في الغرب وحسب، بل لهما أيضاً الرؤية المستقبلية نفسها في الرد على الأزمات السياسية في العصر الحاضر، ألا وهي رؤية تكامل السيادة الذي يتجاوز القوميات المختلفة. ويؤدي عدم

التوافق الزمني بين هاتين العمليتين الثقافيتين السياسيتين الكبيرتين، في واقع الشركاء الأطلسيين، بالإضافة إلى الاختلاف في الخبرات التاريخية وإلى تراجع واضح في السياسة السلطوية، إلى مشكلات وخلافات سياسية لم تندلع حول أزمة الطرق وحسب. ولكن كانت هذه الأزمة هي الأبرز بين كل المشكلات الأخرى التي دفعت الخلافات بين جانبي الأطلسي إلى الظهور بجلاء تام.

حينما نتابع هذه الرؤية التاريخية، لا يعني ذلك مطلقاً أننا نتخطّى الاختلافات الثقافية والاجتماعية والتاريخية القائمة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد تأسست الولايات المتحدة قبل مئتي عام «جزيرة» بعيدة قارية الأبعاد تكاد تكون بلا ماضٍ تاريخي، ضمّت ثلاث عشرة ولاية يسكنها نحو مليونين ونصف المليون أتوا إليها من مختلف أنحاء أوروبا.[176] أما أوروبا فهي على العكس من ذلك، عامرة بالتاريخ ومليئة بدول قومية قديمة تفتخر بها، وهي أكثر فخراً بالتعددية القديمة في اللغات والثقافات، وتضم اليوم ما يزيد على 450 مليون نسمة، أما عملية توحيد هذه القارة فتتم بشروط القرن الحادي والعشرين بتعقيد ومشقة بالغين. ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الفروق المهمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تتشاركان من حيث المبدأ، بنفس الرؤية المستقبلية. وستظهر أهمية هذه الحقيقة بشكل أوضح وأجلى في المستقبل.

إلا أنه بالإضافة إلى ذلك، توجد خلافات مهمة ذات عواقب وآثار بعيدة في الرؤية التوحيدية لكل من أوروبا وأمريكا، إذ إن تأسيس الولايات المتحدة ثم عملياً على شكل إعراضٍ عن العالم الأوروبي في حينه وكان في البداية انفصالاً اتخذ شكل العزلة. فقد أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الفتية

في المرحلة الأولى بعد تأسيسها، ظهرها للعالم الأوروبي في ذلك الوقت وتوجهت بأنظارها إلى الحدود المفتوحة لذلك «الغرب» الفسيح. أما عملية التوحيد الأوروبية العسيرة فكانت على النقيض من العمل الانعزالي، إذ كانت محاولة لتجاوز الحمّى القومية بشكل نهائي؛ لتستطيع العودة تحت شروط مختلفة تماماً، لتقوم بدور لاعب أساسيّ على المسرح العالمي، إلى ذلك فإن عملية التوحيد لغالبية الدول السيادية في القارة الأوروبية في عصر العولمة، تتم بتكوين أبعاد دولية جديدة، لا في أوروبا وحسب، بل في مناطق عديدة أخرى من العالم، كنوع من التحدي. لذلك فإن الرسالة السياسية التي تبعث بها أوروبا إلى الدول غير الأوروبية، تختلف عن عملية تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، فعملية التأسيس ليست إعراضاً عن الآخر وإنما نموذج معقول له. ومما يؤكد هذه الصفة النموذجية لعملية التوحيد الأوروبية حقيقة أنّ أوروبا كانت ولا تزال بالنسبة لكل البلدان غير الأوروبية، القارة السيادية بامتياز. فهنا نشأت الدولة العصرية ووصلت إلى نقاط قوة وانحدرت إلى نقاط ضعف، وهنا في هذه القارة هاجت القوميات وماجت وعادت فهدأت، كما لم يحصل ذلك في مكان آخر. وحينما تعمل أوروبا اليوم على تحقيق أحلامها التكاملية التي تتجاوز القوميات، ووضعها في إطار من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد، تكون هذه العملية أهم بكثير لعالم القرن الحادي والعشرين المعولم، من عملية التوحيد التي جرت في أمريكا الشمالية منذ ما يزيد عن مئتي عام.

ولكن من يعرف الحياة اليومية في الاتحاد الأوروبي، ومن يطّلع على مصاعب التوازنات المصلحية الأوروبية بسبب البيروقراطية الأوروبية

التي لا تزال تحتاج إلى الكثير من التنظيم والتدبير، ومن عايش التراخي والخمول في عملية اتخاذ القرار في بروكسل وخَبِرَ في الوقت نفسه مصاعب القبول الكبرى للمؤسسات الأوروَبية لدى شعوب دول الاتحاد، يكون محقاً بطرح السؤال حول مدى إمكانية أن تصبح الوحدة السياسية واقعاً في يوم من الأيام، وذلك نظراً لحجم المقاومة وللتركيز على الشعور القومي الذاتي وتعدد الثقافات واللغات والتقاليد الموروثة. إلا أننا حين نضع هذا الرصيد السلبي مقابل الإيجابي مما حققه الاتحاد الأوروبي من تقدم وخدمات باهرة منذ تأسيسه، كوضع أسس لسلام دائم وللأمن والحرية ودولة القانون والديمقراطية والتسامح وحماية الأقليات وتذليل مصاعب الحدود الفاصلة بين دول الاتحاد، بالإضافة إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق وتقّدم تقني علمي وتأمين اجتماعي والمحافظة على البيئة والقوة المتزايدة لسياسة الاتحاد الخارجية، نرى أن الميزان يميل بوضوح نحو الناحية الإيجابية.

كان الاتحاد الأوروبي، ولا يزال المشروع التاريخي لتجاوز الحروب الأوروبية دون رجعة. وقد مرّت أوروبا في ثلاث مراحل من التكامل: بدءاً من المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ونقرأ في المادة الأولى من الميثاق الدستوري الأوروبي ما يأتي: «(1) بناءً على رغبة المواطنات والمواطنين في الدول الأوروبية، في بناء مستقبلهم سوية، يشكل هذا الميثاق الدستوري أساساً للاتحاد الأوروبي الذي توكل له الدول الأعضاء اختصاصات تمكّنه من العمل على تحقيق الأهداف المشتركة. وينسق الاتحاد سياسة الدول الأعضاء لخدمة هذه الأهداف ويمارس المسؤوليات الممنوحة له من الدول الأعضاء بأسلوب جماعي. (2) ويبقى الاتحاد مفتوحاً أمام كل الدول الأوروبية التي تحترم قِيَمَهُ وتلتزم بتطبيقها مع الدول الأخرى»[177].

وهكذا، فإن هذا الاتحاد لا يقوم على أساس سيطرة دولة أو بضع دول على الدول الأعضاء الأخرى وإنما يقوم على التفاهم كمبدأ وعلى «المساواة بين الدول الأعضاء أمام الدستور»[178] سواء كانت هذه الدول صغيرة أو كبيرة، غنية أو فقيرة، عضواً جديداً أو قديماً. كما ينطبق ذلك على المساواة بين مواطني الاتحاد جميعاً أمام الدستور. إلا أن هذه القاعدة لا تعني أبداً تسوية كل الفروق الواقعية القائمة بين الدول الأعضاء. فمن المدهش أن مبدأ المساواة هذا الذي ينص عليه الدستور الأوروبي يقوم على عنصر من اللامساواة الذي نص عليه الدستور عمداً؛ حتى يمكن تطبيق مبدأ المساواة أصلاً بوساطة تباين نسبي على حساب الدول الكبيرة الأعضاء في البرلمان الأوروبي وفي مجلس الاتحاد. وينطبق هذا التفاوت أيضاً على تقويم أصوات مواطني دول الاتحاد في انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث تكون نسبة تمثيل الدول الكبرى في الاتحاد أقلّ من الدول الأصغر والصغرى، في توزيع المقاعد البرلمانية على دول الاتحاد. ولولا هذا التنازل الاختياري من قبل الدول الكبرى الأعضاء عن المساواة الشكلية، لما كان بالإمكان ضمان تمثيل صحيح وعادل ضمن هذه الرابطة الأوروبية الشاملة الممتدة من ألمانيا إلى مالطة ومن فرنسا إلى قبرص ومن بولونيا إلى إستونيا.

وهكذا يتفرّد الاتحاد الأوروبي بهذه الصفة المميزة التي ليس لها مثال في التاريخ الحديث، فمبدأ المساواة في التمثيل في الاتحاد الأوروبي لا يمكن تطبيقه إلا عبر تفاوت بنّاء بين الدول الأعضاء وكذلك بين مواطني الاتحاد. وبعبارة أخرى: فإن الدول الأعضاء الكبرى وشعوبها يقبلون ويتفهّمون إضعاف تمثيلهم لصالح الدول الأعضاء الصغرى وشعوبها. وهنا يتجسد

السر الحقيقي لنجاح التكامل الأوروبي. لا بل أكثر من ذلك فهنا يظهر جوهر التحول الجذري في تطور نظام الدول الأوروبية الذي يعني عملية التكامل الأوروبية. وقد كان اقتراح الاتحاد الأوروبي منذ بدايته مشروعاً معاكساً للهيمنة وأساليبها. ولذلك فقد طور الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية التكامل الأوروبية، شكلاً مناقضاً تماماً للسيطرة أو الهيمنة على الآخر، ومن ثم آليةً لتوازن السلطة الداخلية، التي تُؤثر الدول الصغرى وتوازن ثقلها السياسي تجاه الدول الأعضاء الكبرى. وهذا ما يتناسب أيضاً مع عمليات الانتخاب الجديدة في دستور الاتحاد الأوروبي[179].

وكما ذكرنا سابقاً، فإن طبيعة فكرة الوحدة الأوروبية كانت سياستها منذ بدايتها، الحفاظ على سيادة مشتركة لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولو تنازل الاتحاد عن هذا الحق سواء في طبيعته أو في امتداده الجغرافي، كلّياً أو جزئياً، لأصبح الاتحاد نفسه موضع شك. ولو كان الاتحاد يعتمد على كونه سوقاً داخلية كبيرة. وعلى حكومة وطنية متعاونة سياسياً دون أي تكامل سياسي عبر مؤسسات أوروبية قوية، لما كان لهذا الاتحاد أي منظور مستقبلي، ولكان يهبط إلى مستوى منطقة تجارية أوروبية حرة، ويضع كيانه بنفسه تحت خطر عدم الاستمرار. وهنا في هذا التصور بالذات يكمن الخطأ الكبير الذي يقع فيه الأوروبيون المتشائمون، وينطبق ذلك أيضاً على كل الأفكار التي تدعو لقيام أوروبا «كوجبة منتقاة على القائمة» وهذا يعني فكرة أنّ كل دولة من الدول الأعضاء تستطيع اختيار مرحلة التكامل التي تود المشاركة فيها، وتتخلى عن المراحل التي لا ترغب بها. وسيقود ذلك من ثم إلى تفكك أوروبا إلى مجموعات مختلفة تنتعش فيها المنافسات القديمة في النظام الأوروبي تحت مظاهر جديدة

وبفقد حاد للاحتكاكات. وقد قدمت أزمة العراق والخلافات الناتجة عنها بين الدول الأوروبية مثالاً حّياً على هذا العقد المحتمل في الاحتكاك بين الدول ومن ثم إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي ذاته بذاته.

ولكن الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، لن يأخذ في المستقبل المنظور طابع الدولة الاتحادية؛ لأن ذلك لا يتلاءم مع رغبة أكثرية دول الاتحاد وشعوبها من ناحية؛ ولا ينسجم مع الواقع التاريخي الحضاري الأوروبي من ناحية أخرى. «كانت أوروبا تاريخياً وستبقى مبدئياً أوروبا القوميات والأمم بالرغم من كل العوامل المشتركة التي تجمع دولها وشعوبها. ولا يمكن إلغاء تاريخ وخلافات وتباُين بين الأمم ولغات متعددة، دامت قرابة ألف وخمس مئة عام، بعملية بيروقراطية ـ من فوق ـ أو ـ من الخارج ـ، وليس هذا هو المطلوب أيضاً»[180]. ومرة أخرى يشكل هذا الحلم بدولة اتحادية أوروبية خطأ الساعين إلى التكامل الأوروبي التام، لأنه ليس من الممكن تحقيق تكامل سياسي مستديم في الواقع السياسي الأوروبي الحالي، بين دول ذات بُنىً مختلفة وتباينات حضارية تاريخية واسعة. ولا يمكن أن تستمر عملية التوحيد الأوروبي إلا إذا أخذت هذه التقاليد في الحسبان. فقبول اتساع هذه العملية شرطٌ لعمقها وليس العكس. وقد نجح ميثاق المعاهدة الدستورية الأوروبية في هذه المهمة بالذات، وهنا يتجسد إنجازه التاريخي الكبير.

يدفع التطور التاريخي التكامل الأوروبي السياسي بوتيرة عالية، ولكن هذا التوقع لا ينفي قيام بعض الأزمات المؤقتة أو ربما الشديدة أيضاً، في عملية التكامل، كما ظهر مثلاً في الفشل في الحصول على الموافقة على الدستور الأوروبي في أكثر من دولة. لأن التاريخ، وهذا يعني الضغط المتراكم جرّاء

التحديات العالمية والإقليمية ونتيجة التطورات السياسية والاقتصادية، سوف يلزم الاتحاد الأوروبي بهذا التكامل الذي هو أيضاً في صالح الاتحاد ودُوَلِه. وقد قاد الثبات والصمود السياسي لدى كل دول الاتحاد وكذلك قصورها الذاتي عن الصبر على هويتها التاريخية الحضارية، نهائياً مع توقيع معاهدة الدستور الأوروبي، إلى شكل من أشكال التكامل السياسي الذي يرتكز على بنية دستورية متوازية للمؤسسات الأوروبية وعلى وعيٍ بالذات من قبل الدول الأعضاء. وقد تلاءم وضع الميثاق الدستوري مع هذه البنية؛ لأنه حصل توافق على وضع ميثاق أساسي أوروبي، لأول مرة بمشاركة ممثلين للبرلمانات الوطنية والحكومات الوطنية وكذلك للبرلمان الأوروبي والمفوّضية الأوروبية. وهذا المربع المؤسساتي في الاتحاد الأوروبي يقابل تماماً البنية الدستورية الموازية المثبتة في معاهدة الاتحاد. لذلك ليس من المستغرب أن تحاول المعاهدة الدستورية الأوروبية ـ إلى جانب ميثاق الحقوق الأساسية الذي يضمن الحقوق الفردية لمواطني الاتحاد ـ تعديل العلاقات بين الاتحاد والدول الأعضاء؛ لأن في ذلك تتجلى المهمة الدستورية الأساسية.

ولذلك أيضاً سيبقى الواقع الأوروبي، ولزمن طويل، متأثراً بل وخاضعاً للهويات الوطنية والأوروبية. ويعكس هذا الشكل من الموازاة الدستورية بين ما هو وطني وما هو أوروبي، واقع التكامل الأوروبي الذي يرتكز على سيادات وطنية متعددة لدول أعضاء قوية تقوم بدورها بكل ثقة في النسيج الدستوري للاتحاد الأوروبي: أوروبا ودول عضو في الاتحاد، جنسيات أوروبية ووطنية، مؤسسات أوروبية ووطنية، وأخيراً ديمقراطية أوروبية ووطنية. ونلمس من هذه الناحية أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقديم عمل تاريخي

جديد، وهو أن يكون اتحاداً فريداً من نوعه، كما لم يحدث من قبل في تاريخ الدول. فإذا قارنّا البنية الدستورية الأوروبية مع الواقع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، يتبيّن لنا أن الاتحاد الأوروبي أكثر فيديرالية، ومن ثم أكثر لا مركزية مما هو عليه وما كان عليه في الولايات المتحدة. وحتى إذا افترضنا أن رئيس اللجنة الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي اجتمعا في شخص واحد، وهذا ما لا يمنعه الميثاق الدستوري الأوروبي، فإن رئيساً أوروبياً كهذا ستكون له صلاحيات مؤسساتية أقل بكثير من الرئيس الأمريكي؛ لأن دور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيكون أكبر بوضوح من دور الولايات الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تبقى دولة اتحادية فعلية بينما يبقى الاتحاد الأوروبي على عكس ذلك، بدستوره دون مستوى الدولة الاتحادية وفي الوقت نفسه أكثر من اتحاد عادي لمجموعة من الدول ـ وهذا ما قصدناه بقولنا: اتحاد قائم بذاته وفريد من نوعه.

لقد أدّى التنظيم السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي وخبرات التكامل الأوروبي في الواقع الحياتي للأوروبيين، سياسياً إلى تكوين نوع من الهوية الأوروبية، التي تتكامل مع الهويات الوطنية الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي. وعلى أي حال فإن هذه الهوية الأوروبية لم تتكون نتيجة للخبرات اليومية العملية ولواقعية المؤسسات الأوروبية وحسب، وإنما ترتكز بتكوّنها أيضاً على تلك التجارب التاريخية المختلفة التي كانت تحدد علاقات كل من الأمم المتعددة بأوروبا حتى وقتنا الحاضر. ونستطيع حتى اليوم، ولو بشكل غير دقيق، أن نميز بين أربعة اتجاهات تقليدية يتكون الاتحاد الأوروبي اليوم من مجموعها. ويشكل تفاعلها مع بعضها، إلى جانب القيم الأوروبية

الأساسية[181] والمصالح المشتركة، هذه الهوية الأوروبية، كما ظهر ذلك واضحاً على التوافق الدستوري في الميثاق الأوروبي. وهكذا تشكل الدول الست المؤسسة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) الاتجاه أو الخط التقليدي الأول. فقد طُبعَت هذه الدول بطابع نظام الدول الأوروبي الأسبق بالإضافة، إلى الحربين العالميتين في القرن العشرين. لذلك أرادت هذه الدول أن تتجاوز العداوة التقليدية الفرنسية الألمانية المشؤومة على مدى قرون عديدة وتضع خلف ظهرها كل تلك المعارك والحروب الأوروبية التي لم يكن هدفها إلا بسط السيطرة على الآخرين. ويمكننا لهذا السبب، أن نطلق على هذه الدول ببعض الحق اسم «أروبيي المعارك». وهم اليوم حملة أختام فكرة الوحدة الأوروبية وضامنو استمرار التكامل الأوروبي. فقد بدؤوا أولاً بالهيئة الأوروبية للفحم والصلب، وأسسوا المجموعة الأوروبية الاقتصادية وأعطوا زخماً لعملية التكامل؛ حتى يصلوا إلى توازن ألماني فرنسي دائم. إذ كان هدف التكامل الأوروبي ولايزال، هو الحصول على ضمان لسلام دائم للدول المؤسسة في أوروبا (الغربية). ولا تزال هذه الدول حتى اليوم المحرك الأساسي لعملية التكامل الأوروبي، ولا يعني ذلك بالطبع، استثناء الدول الأعضاء الأخرى. وليست هذه الدول المؤسسة فعّالة في كل مستويات التكامل في الاتحاد الأوروبي وحسب، وإنما قدّمت ولا تزال تقدّم حتى اليوم، مبادرات جديدة وتدفع التطور إلى الأمام.

أما الخط أو الاتجاه التقليدي الثاني فيرتكز على تجارب بريطانيا والدول الإسكندينافية التاريخية المختلفة تماماً. ولهذه الدول عادة، بناءً على موقعها الجيوسياسي، تاريخ أكثر حظاً من دول القارة الأوروبية المركزية، فها هي المملكة المتحدة لها توجهاتها الحضارية والجيوسياسية

المختلفة؛ نظراً لتاريخها المجيد المظَفَّر. تدّعي هذه الدول بحق أنها صاحبة ديمقراطيات قديمة وناجحة، وكانت تتمتع بتطور متقدم في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التقنية قبل عضويتها في الاتحاد الأوروبي، ولذلك فهم منذ دخولهم في الاتحاد يفيدون أكثر مما يستفيدون. لقد كان دخول هذه الدول في عضوية الاتحاد الأوروبي مسألة تعقُّلٍ وحكمة عملية، ولذلك يمكن أن نصف هذه المجموعة بأنها «الأوروبيون الحكماء». ولكنّ الارتياب الأوروبي يجد دعامة كبيرة له في هذه البلدان نتيجة أسباب مفهومة؛ لأن تاريخ هذه الدولِ الوطني المليء بالنجاحات والتفوق كان ولا يزال للكثير من شرائح هذه الشعوب، القيمة السياسية والاقتصادية المضافة بالنسبة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي قيمة مطلقة ويصعب غالباً إيصالها إلى مفهوم جميع الشرائح. إذ تُعَدُّ كل خطوة نحو التكامل في الاتحاد ـ ترافقها خطوة أخرى في التنازل عن السيادة الوطنية ـ غالباً خسارة في السيادة غير ضرورية تُضعف الديمقراطية الوطنية ومن ثم هي خطوة مرفوضة؛ لأنها بالإضافة إلى ذلك تنازل لصالح بيروقراطية بروكسل وتُفهم على أنها وصاية مشكوك بصحة ديمقراطيتها. إلا أن فنلندا تختلف عن الدول الإسكندنافية الأخرى، نظراً لموقعها الجيوسياسي الحساس ولتاريخ استقلالها الوطني المختلف. لذلك ليس من المستغرب أن نرى فنلندا تسهم كبلد إسكندينافيّ وحيد، في كل خطوات تكامل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتحاد النقدي.

وتشكل دول البحر المتوسط الاتجاه التقليدي الثالث، وهي التي يتسم انضمامها إلى أوروبا المتكاملة، بالتغلب على التخلّف الاقتصادي والفاشية والحروب الأهلية والدكتاتوريات العسكرية. وترتبط هذه الدول مع

الاتحاد الأوروبي بالاستقرار الديمقراطي والازدهار الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي، وهذا يعني تحديثاً ناجحاً للدولة والاقتصاد والمجتمع. وقد أسهمت هذه التجارب والخبرات التحررية في تكوين مشاعر عاطفية لدى هذه الدول الأعضاء، مرتبطة بعملية التكامل الأوروبية وبالاتحاد الأوروبي. وهكذا يمكن أن نطلق على هذه المجموعة صفة «الأوروبيين الأحرار».

أما التوجه التقليدي الرابع والأخير حتى حينه، فيتكوّن حالياً من خلال انضمام الدول الشرقية في وسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي. ويتطور هذا التوجه من خلال تجارب هذه الدول الأعضاء الجديدة، التي عانت لعقود طويلة تحت ضغوط الاتحاد السوفييتي السابق والحرب الباردة وتقسيم أوروبا. إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه أن نطلق صفة دقيقة على هذا الخط التوجهي ضمن الاتحاد الأوروبي، لأن ملامح هذا الخط لم تكتمل بعدُ في انسجامها مع الحياة اليومية الأوروبية. إلا أن المرء يلحظ اليوم أن تجارب دول البحر المتوسط قد تعيد نفسها هنا أيضاً، بالارتباط مع شعور قوي بالانتماء الأطلسي نتيجة للواقع الجيوسياسي الذي لا يزال حرجاً حتى الآن ونتيجة الضغوط السوفييتية السابقة. ومن المتوقع أن يضطر المرء مستقبلاً للتمييز بين مجموعة «الأوروبيين الأحرار» في أوروبا الجنوبية وبين مجموعة «الأوروبيين الأحرار» في أوروبا الشرقية.

لا يعطي مخطط هذه الاتجاهات التقليدية الأربعة سوى صورة تقريبية، بطبيعة الحال؛ لأنه ليس بالإمكان تصنيف كل الدول الأعضاء في أحدها. ومع ذلك فهي تشكل نموذجاً كافياً لتحليل كل المشكلات والصعوبات القائمة حالياً في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عملية تصديق دستوره، بالإضافة إلى استشراف احتمالات وإمكانيات التكامل الأوروبي مستقبلاً،

بشكل جيد. يمكن أن يأسف المرء على ذلك أو يستحسن، ولكن واقع الاتحاد الأوروبي لا يسمح بأي تطوّر أو نموّ خارج هذه الاتجاهات التقليدية. وسنؤكد مرة أخرى على شيء آخر، ألا وهو أن هذه الاتجاهات الأربعة سوية هي التي تكوّن ما نسميه الهوية الأوروبية؛ لأنها تتناسب مع التجارب التاريخية للأمم التي تسهم الآن في بناء الاتحاد الأوروبي، وتشكل الواقع السياسي والحضاري لهذه الأمم. ومع ذلك فبين هذه الاتجاهات التقليدية شيء من التضارب أو الاختلاف، وهي بذلك تحدّ نوعاً ما، من احتمالات التوافق الأوروبي، ولكنها شكّلت ولا تزال تشكّل الهوية الأوروبية إلى جانب أمور أخرى، فهي تحدد بشكل واضح أيضاً المسيرة المستقبلية للتكامل السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما وتتضح الهوية السياسية للاتحاد الأوروبي بشكل أساسي حتى الآن، في ثلاثة أبعاد: أولاً في التاريخ وثانياً في الحكمة الاقتصادية العملية وثالثاً في الحرية والديمقراطية والتقدّم الاجتماعي. ومع سقوط الستار الحديدي ابتدأ بُعدٌ رابعٌ للاتحاد الأوروبي بالتشكّل ـ أوّلاً ببطء شديد لايكاد يظهر، ومن ثمَّ أخذ يزداد أهمية منذ وقت قريب نتيجة الوضع العالمي وتوسّع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، هذا البُعد الذي يجب أن يُدعى البُعد الإستراتيجي لأوروبا، وهو يتطور نتيجة الضغط الموضوعي للمصالح الاقتصادية والأمنية.

منذ تأسيس حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وحتى نهاية الحرب الباردة كان في أوروبا الغربية توزيع واضح للمهام، فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن الأمن والدفاع عن طريق حلف الناتو كان الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن الازدهار الاقتصادي والتقدم. وما قيل في ذلك الوقت بحق ألمانيا الغربية بأنها عملاق اقتصادي وقزم سياسي، كان ذلك

منطبقاً على الاتحاد الأوروبي أيضاً. ففي بداية التسعينيات من القرن الماضي فشل الأوروبيون سياسياً وعسكرياً بشكل ذريع حينما تولوا مهمة حل الأزمة اليوغسلافية ومنذ ذلك الوقت كان هذا التحدي الإستراتيجي الجديد للاتحاد الأوروبي واضحاً، فالولايات المتحدة الأمريكية توجهت بعد انتهاء الحرب الباردة توجّهاً جديداً جذرّياً بالابتعاد عن أوروبا، ومن ثم زاد اعتمادها على نفسها حتى إنه لم يعد بالإمكان التخلي عن سياسة أمن ودفاع أوروبية خاصة. وبينما ذكرت معاهدة ماستريخت 1992 هويةً أمنية ودفاعية أوروبية، تبنّت معاهدة أمستردام 1997 هذا البعد الإستراتيجي الجديد للمرة الأولى، ولو كان ذلك بصيغة عامة. وأطلق على هذا النص اسم بيان بيترسبرغ لدول الاتحاد الأوروبي الغربية[182]، ولذلك كان الكلام دائماً اعتباراً من هذا الوقت، عن «مهام بيترسبرغ» فيما يتعلق بسياسة الأمن الأوروبية[183].

إلا أن المشكلة السياسية الحقيقية بدأت مع التناقض القائم منذ زمن طويل بين البريطانيين والفرنسيين حول التوجه الأطلسي من جهة والتوجه الأوروبي الغربي من جهة أخرى بالنسبة للسياسة الأمنية، هذا التناقض الذي أعاق كل تقدم فعلي لسياسة الدفاع والأمن الأوروبية. ولم تُخترق تلك الإعاقة إلا في قمة سانت مالو[184] البريطانية الفرنسية في 3-4 كانون الأول/ ديسمبر 1998. وفي أثناء الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي وفي اجتماع المجلس الأوروبي في 3-4 حزيران/يونيو 1999 في كولونيا ثم تعميم هذه الاتفاقية الثنائية بين بريطانيا وفرنسا على المجموعة الأوروبية وأصبحت بذلك السياسة الأوروبية للدفاع والأمن. «فتح صراع كوسوفو الطريق إلى الإسراع في تبنّي اتفاقية سانت مالو على نطاق أوروبي. وقد كان مسعى

الرئاسة الألمانية موفقاً في هذا السبيل وأمكن نقل هذه المبادرة الثنائية إلى المستوى الأوروبي، وأعيد تشكيل الهوية الدفاعية الأوروبية على شكل سياسة أوروبية للأمن والدفاع»[185]. وقد حصل هذا مع «تصريح المجلس الأوروبي حول تعزيز سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة»[186]، والتي تم إقرارها في كولونيا من قبل رؤساء الدول والحكومات.

أما حالات الدفاع التقليدية، فقد بقيت في عهدة الحلف الأطلسي، كما كانت بالنسبة للدول المنتمية إلى هذا الحلف وبقيت موضوعاً سيادياً للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغير المنتمية إلى هذا الحلف. إلا أن الاتحاد الأوروبي احتفظ لنفسه في «إعلان كولونيا» بحق التحرك الوقائي ضد الصراعات وبإدارة الأزمات. «نحن أعضاء المجلس الأوروبي، نؤكد بكل تصميم على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يقوم بدوره على المسرح العالمي دون أي قيود. ونرى من أجل ذلك أن يُعطى الاتحاد الأوروبي كل الإمكانيات والوسائل الضرورية؛ ليستطيع القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بسياسة الدفاع والأمن الأوروبية بكل حرية وبشكل صحيح»[187]. ومن أجل ذلك «يجب أن يكون لدى الاتحاد الأوروبي إمكانية التصرف الذاتي بالاعتماد على إمكانيات عسكرية واقية وأن يكون لديه الوسائل والاستعداد لاتخاذ القرار بالتدخل في الأزمات الدولية دون الإضرار بإجراءات الحلف الأطلسي»[188].

كان ذلك مستوىً جديداً لتحركات الاتحاد الأوروبي العسكري والمتعلقة بالأمن. «نحن عازمون الآن على البدء بخطوة جديدة في بناء الاتحاد الأوروبي»، وهذا مما ذُكر أيضاً في إعلان كولونيا[189]. وقد ارتبط هذا المستوى التعاملي، على خلفية تغيرات الوضع الجيوسياسي في أوروبا وجوارها، مع ذلك العنصر التاريخي الإستراتيجي الذي ارتبط منذ بداياته

مع عملية التوحّد الأوروبي؛ ليصبح بُعداً جديداً. كان الأمن بالنسبة لأوروبا منذ تأسيس الحلف الأطلسي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي، أهم بكثير لها من الأمن العسكري. وفي أثناء الحرب الباردة والتهديدات التي كان الاتحاد السوفييتي يطلقها آنذاك بقوته العسكرية الهائلة برز العامل العسكري في الأمن الأوروبي، إلا أنه في الوقت نفسه كان التكامل الذي بدأ آنذاك في الدول المتبقية من نظام الدول الأوروبية الغربية، أهم بكثير. وربما كان الخطر الخارجي الداهم قد غطى على هذه الحقيقة إلى حد بعيد. ولكن هذا البُعد السياسي الإستراتيجي للتكامل الأوروبي أصبح واضحاً بعد زوال التهديدات السوفييتية.

ومرة أخرى دخل البلقان في أزمة لم يظهر فيها الضعف الأوروبي العسكري الإستراتيجي فقط وإنما برزت أيضاً القوة السياسية الإستراتيجية الأوروبية أيضاً. بالتأكيد كانت الأعمال العسكرية للحلف الأطلسي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في كوسوفو في ربيع 1999 السبب المباشر والحاسم في سقوط ميلوشيفيتش. وخلافاً لما حصل في البوسنة، وبينما كانت العمليات العسكرية ما زالت جارية، ثم تطوير جواب سياسي إستراتيجي غربي طويل الأمد، بناء على مبادرة أوروبية، استطاع أن يمنع عودة البلقان إلى النزاعات القومية الخطيرة، بالرغم من بعض الصعوبات والنكسات. وهذا ما أدّى لاحقاً إلى إحلال السلام. ولكن هذا القرار الجيوسياسي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، كان يخبئ في طيّاته وعداً لكل دول هذه المنطقة، ولو على المدى الطويل، بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي وبالتكامل مع الأمن الأطلسي. وبهذا انتقل الاتحاد الأوروبي من إدارة الأزمة إلى التصرف الإستراتيجي.

أخذ هذا المنظور الإستراتيجي الطريق نحو أوروبا وإلى الغرب بشكل عام، شكلاً واقعياً لدول البلقان ولأول مرة من خلال «حلف الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا» الذي عُقد آنذاك. وكان هذا الحلف يتمحور حول المنظور التكاملي مع الاتحاد الأوروبي ومنظور الانضمام إلى الحلف الأطلسي. ويبرهن هذا التوازي في منظور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وانتظار ذلك من قبل دول أوروبا الجنوبية الشرقية، على أن التوجه نحو الغرب عامةً أو أوروبا خاصةً لا يشكل أي تناقض، لا بل على العكس فالتوجهان مكملان لبعضهما بشكل إلزامي وكذلك لايجوز إهمال هذا الواقع التجريبي في التحليل الموضوعي لمستقبل العلاقات الأطلسية ومستقبل الغرب. وقد كانت الصيغة السياسية الإستراتيجية لمشروع الوحدة الأوروبية تتلخص في شعار «الأمن عن طريق التكامل». وقد فتحت هذه الصيغة الطريق واسعاً أمام توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق بشكل نهائي، هذا البعد الأوروبي الإستراتيجي الجديد، لم يَعُد يعتمد فقط على الضرورات التاريخية والمصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وإنما كذلك من الآن وصاعداً، على الضرورات الجيوسياسية للأمن الأوروبي. كما نَجمَ عن ذلك بشكل طبيعي، مسؤولية أمنية وسياسية خارجية جديدة للاتحاد الأوروبي، تتطلّب إستراتيجية أمن ذاتية وإمكانيات عسكرية ذاتية. ومنذ ذلك الوقت يتشكل البعد الإستراتيجي الجديد للاتحاد الأوروبي، من العناصر الآتية: الأمن من خلال التكامل، ومصالح جيوسياسية ذاتية، وسياسة أمنية وخارجية مشتركة، وقدرات عسكرية.

طرح توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق موضوعين أساسيين فيما يتعلق بعملية تكامل هذا الاتحاد. أولهما فيما إذا كان التوسع الكبير

للاتحاد الأوروبي لا يتناقض مع تعميق العلاقات ضمنه، وثانيهما يتعلق بوضع حدود لأوروبا يقف عندها امتداد الاتحاد. الجواب عن السؤال الأول إيجابي بوضوح طالما أن التوسع قَدْ تمّ. بالتأكيد أصبحت أوروبا أكثر تعقيداً وأشد صعوبة ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن التكامل صار مستحيلاً. وهذا ما تظهره الخبرات الواقعية حتى الآن في الاتحاد الموسع. لقد فشل الاتحاد الأوروبي القديم الصغير الذي كان مكوّناً من دولة فقط، مرتين باتخاذ قرار بتحمّل نتائج تعميق العلاقات مع الدول التي كانت آنذاك على قائمة الانتظار لدخول الاتحاد الأوروبي. كانت أولاهما سنة 1997 في أمستردام والثانية سنة 2000 في نيس. وفي كلا المؤتمرين لم يكن اتخاذ قرار حول المسائل المهمة ممكناً وتم تأجيل دراستها. أما الاتحاد الأوروبي الجديد المكوّن من 25 دولة فقد احتاج إلى اجتماعين اثنين، ولكن بفاصل ستة أشهر فقط، حتى استطاع إقرار الاتفاقية الدستورية الأوروبية التي لا تترك مجالاً لتأجيل البت في المواضيع المهمة بعد الآن.

كذلك هناك حجة أخرى مهمة، فالاتحاد الأوروبي لن يسمح بتقسيمات مصطنعة في القارة الأوروبية، إذا لم يكن هناك ضرر كبير من عدم السماح بها. ففكرة الوحدة الأوروبية لا تسمح بتقسيم جديد دون أن تعرض «روحها» للخطر. وانقسام أوروبا إلى منطقة مركزية وأخرى تحيط بهذا المركز سيكلف أوروبا ثمناً باهظاً، ومع ذلك فقد حققت دول الاتحاد الأوروبي تشابكاً اقتصادياً متيناً في سوقها الداخلية واستطاعت توحيد النقد في اثنتي عشرة دولة منها. وبذلك لا تسمح المصالح الاقتصادية المشتركة بتعريض السوق الداخلية ولا تعريض الاتحاد النقدي للأخطار. وقد يؤدي ذلك إلى شعور بعض الدول بردة فعل ضد السيطرة تؤدي

بدورها إلى إضعاف الاتحاد. وإذا نظرنا إلى الواقع الأوروبي فسنرى أن توسع الاتحاد نحو الشرق كان ضرورة تاريخية وسيخلق ظروفاً لا تمكن العودة عنها. وحتى لو لم توقع كل الدول على دستور الاتحاد فسيبقى هناك اتحاد من خمس وعشرين دولة على أساس معاهدة نيس.

ولم يبقَ اليوم الكثير من سياسات الاتحاد الأوروبي التي لم يتم تنظيمها، فالسوق الداخلية والوحدة النقدية وزوال الحدود بين الدول الأعضاء وكذلك فضاء الحرية والأمن والسياسة الخارجية والدفاع، كل ذلك سياسات تم تنظيمها باتفاقيات داخل الاتحاد الأوروبي مثلها مثل السوق الداخلية والسوق الزراعية المشتركة. أما نظام معاهدة شينغن فلم يكن ممكناً إلا خارج معاهدات الاتحاد الأوروبي؛ لأن فضاء الحرية والأمن وزوال الحدود الداخلية لم يكن قد تم تثبيته آنذاك. وحتى هذه المجالات التي لم يتم إشغالها من قبل الاتحاد الأوروبي فقد أصبحت تنتمي إلى الماضي؛ لأنها أُدرجت في نظام اتفاقيات الاتحاد.

من ناحية أخرى تفيدنا الخبرة أننا سنرى في المستقبل الكثير من التجمعات الكبيرة تضم دولاً أعضاء فيها ترغب بالتكامل مع بعضها ضمن نظام من المعاهدات والاتفاقيات[190]. وإذا كانت هناك أكثريات تستطيع العمل ضمن الدستور وتستطيع استخدام الحق الذي تكفله المعاهدات «للتعاون المُعَزَّز»[191]، أو «التعاون المنهجي»[192] في المجال العسكري، فإن مفهوم المركز أو الطليعة يصبح بلا معنى وتنقلب الظروف بذلك رأساً على عقب؛ لأن إمكانية تكوين مجموعات طليعية قد تم تثبيتها في الدستور على شكل مؤسسات اتحادية لتصبح بذلك أداة تكاملية. لذا لا بد من التفكير في تجاوز تكوين أقليات ضمن الاتحاد مستقبلاً نظراً للخطوات التكاملية المتوقعة، وكيف يُمكن أن توجد الآليات اللازمة لحلول طويلة الأمد.

ريثما يتم التكامل المادي نهائياً لا بد أن تكون هناك سرعات مختلفة في بعض الدول الأعضاء. وهكذا نجد أن الواقع الحالي يمثل أوروبا ذات السرعات المختلفة. لأنه ليس باستطاعة كل دول الاتحاد، وقد لا يكون برغبتها أيضاً، أن تشارك في كل خطوات التكامل الأوروبي. لقد أوجدت الوحدة الاقتصادية والنقدية باستخدامها اليورو، حقيقة تكاملية في صلب السيادة مما جعل الدول الأعضاء التي انتقلت إلى استخدام اليورو ـ «مجموعة دول اليورو» ـ تحظى بوزن مهم لقدرتها على استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية لتدفع المجموعة كلها لخطوات تكاملية أوسع. ولا مجال لِحَلّ آخر؛ لأن الثمن سيكون حينذاك فشل الاتحاد الأوروبي.

هناك أمر آخر لا بد من التمعن والتفكير فيه، فأوروبا ذات السرعات المختلفة لا تستطيع الاستمرار على هذه الشاكلة إلا ما كانت هذه الظروف تشكل عملية انتقالية قبل الوصول إلى الهدف المنشود. فإذا استمر الاتحاد بدوله الخمس والعشرين في هذه البنية ذات السرعات المختلفة، فسننشأ حينذاك قوىً نابذة كثيرة بفعلِ التأثيرات المختلفة نتيجة الفروق التاريخية، وهذا ما سيؤدي مع الوقت إلى إنقاص قدرات الاتحاد إلى حد بعيد وتصبح الدول ومواطنوها غير قادرين في البنية وفي اتخاذ القرار، على اللحاق بالمجموع وتهتز أسس مشروعية هذا الاتحاد.

إن أهمية التصديق على دستور الاتحاد الأوروبي بالغة الضرورة بالنسبة لمستقبل أوروبا وكل دول الاتحاد ومواطنيه. ففشل الدستور سيؤدي إلى المراوحة في المكان ويعيق التقدم لا بل يشكل عائقاً أمام كل تكامل مستقبلي ضمن الاتحاد الأوروبي وتهدد القوى النابذة الاتحاد في بنيته. لم تكن مصادقة دول الاتحاد كلها على الدستور الأوروبي مضمونة بعد، حين

نشر هذا الكتاب. ولكن حتى لو لم تتم المصادقة من قبل الجميع فستنشأ حالة غريبة؛ لأن الدول الأعضاء ستتعامل بناءً على الاتفاقيات القانونية والإمكانيات المتوافرة اليوم، وهذا يعني أن دستور الاتحاد سيبقى ساري المفعول، حتى يُعلن فشله بشكل نهائي.

وتشير الوقائع الحالية إلى أن العودة إلى اتفاقية نيس التي لا تزال سارية المفعول ستكون ضارة بمصالح الاتحاد الأوروبي ودُوَلِه. لذلك لا بد من المصادقة على هذا الدستور، ولو بعد عدة محاولات؛ لأنه لا بديل آخر جدياً له. ويجب التنبيه إلى أن خطر فشل دستور الاتحاد لم يَزُل حتى الآن.

وقد يتحقق هذا الخطر إذا استمرت بعض الدول الأساسية المؤسسة أو مجموعة كبيرة من دول اليورو، برفض هذا الدستور بشكل نهائي. وسيؤدي هذا الوضع إلى نشوء أسوأ الأزمات في تاريخ الاتحاد الأوروبي، لا بل قد يؤدي أيضاً إلى عودة المشاعر القومية وهنا ستكون هذه العودة قاتلة للاتحاد الأوروبي. إن عودة المشاعر القومية لن تؤدي بالضرورة إلى عودة نظام التوازن القديم؛ لأن السوق الداخلية والمؤسسات المشتركة وكل الخطوات التكاملية الأخرى التي تمت على أسس اتفاقية نيس وما تبعها من اتفاقيات أوروبية ستبقى قائمة، إلا أن احتمال تشكّل مجموعات ضمن الاتحاد على المدى المتوسط قد يؤدي إلى نشوء عمليات تنافس داخلية دائمة. وستكون هذه المجموعات الأوروبية الصغيرة مرتبطة بالسوق الداخلية ومتنافسة ومختلفة في السياسة. ولا تشكل في هذه الحال «نواة تكاملية» أو «أوروبا ذات السرعات المختلفة» وإنما ستكون عبارة عن «زوارق نجاة» سياسية نتيجة فشل الدستور الأوروبي. وهكذا تصبح أوروبا ضعيفة إلى حد كبير في زمن يعيش فيه العالم تغيرات دراماتيكية. ويمكن

أن نقول منذ الآن: إن الدوافع القوية للتغيير لن تجعل العالم ينتظر أوروبا حتى تحل مشكلاتها الداخلية. إما أن تكون أوروبا عاملاً رئيساً في تشكيل هذه التغييرات العالمية أو يكون الأوروبيون كلهم خاسرين، أوروبا القديمة والحديثة، الغنية والفقيرة، والمتفائلون والمتشائمون.

أما السؤال الثاني الذي طرحه التوسع نحو الشرق فهو موضوع حدود القارة الأوروبية. وليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة كما قد يظن بعضهم. فقد حدد الدستور الأوروبي ـ أو ما يسمى المعاهدة الدستورية الأوروبية ـ ثلاثة شروط للانتماء إلى الاتحاد الأوروبي «الاتحاد مفتوح لكل الدول الأوروبية التي تحترم قِيَمَهُ وتلتزم بالإسهام في تقدّمه»[193]. والشرطان الأخيران مذكوران في الدستور فيما ما يسمى «معايير كوبنهاغن»[194]. وهما معرّفان هناك ويطبقان من قبل لجنة الاتحاد في عمليات طلب الانتساب وفي الحياة اليومية في الاتحاد ودُوَلِه. أما الانتماء فليس محدداً. ما هي الدول الأوروبية؟ وهذا يقود إلى نقاشات وجدل لا آخر له حول الأبعاد السياسية والجغرافية لأوروبا. أين تبدأ أوروبا وأين تنتهي؟ وعدم القدرة على وضع الحدود الجغرافية السياسية للقارة الأوروبية يعود إلى عدم الوضوح في الواقع الجيوسياسي لهذه القارة. فالقارة الأوروبية هي القسم الغربي من الكتلة الأوروآسيوية، وبينما لها حدود طبيعية من الغرب لا نجد لها حدوداً طبيعية من الشرق، بل تتماهى هذه الحدود بالانتقال إلى القارة الآسيوية.

وضع الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول منذ عقود طويلة صيغة لهذه المشكلة بقوله: «تمتد أوروبا من الأطلسي إلى جبال الأورال»[195]. ولكن حتى هذه الصيغة لم تعد واقعية الآن. غرباً الأطلسي وجنوباً البحر

المتوسط وشمالاً البحر القطبي. كلها حدود جغرافية طبيعية للقارة الأوروبية. ولكن أين تنتهي أوروبا في الشرق؟ سلسلة جبال الأورال ونهر الأورال حدود وضعية اعتباطية ويزيد في الطين بلّة كونها تقع في وسط روسيا. فما الحل إذاً مع روسيا؟ وما الحال مع أوكرانيا؟ وما هو الوضع عليه في مضيق البوسفور وتركيا؟ وقد قال يورغن ميتلشتراس[196] بحق: «من يريد أن يحدد أوروبا جغرافياً فقد أضاع أوروبا». وإذا كان تحديد أوروبا جغرافياً ليس كاملاً من كل نواحيه فكيف يمكن تحديدها تاريخياً، دينياً ثقافياً؟ إن كل محاولة من هذه المحاولات تظهر سريعاً أن تحديد أوروبا، ومن ثم تعريفها ليس ممكناً من ناحية وحدها. والأفضل في ذلك العودة إلى تعريف ميتلشتراس الواقعي والخيالي في آن واحد.

لا يبقى لدينا أخيراً من كل هذه الاحتمالات للتعريف الذاتي الأوروبي إلا أن نلجأ إلى حل عملي وواقعي، وهذا يعني أن نعد الحدود السياسية الجغرافية ممتدة وفق المصالح المشتركة والمفهوم السياسي القِيَمي لأوروبا. ليس لأوروبا حدود طبيعية في الشرق، لذلك سيبقى تحديدها هناك أمراً فيه نوع من المغامرة، وعلى أي حال فلن يمكن وضع الحدود الشرقية لأوروبا إلا على أسس سياسية، ترتبط من خلالها العناصر المعيارية مع المصالح الجيوسياسية ومع مراعاة عناصر التاريخ والثقافة والدين أيضاً.

إن عدم الاستقرار في الرأي حول وضع الحدود الشرقية لأوروبا سيؤثر بشكل أو بآخر على توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وينتقل بتأثيره على الفضاء السياسي لتتوتر علاقة الاتحاد الأوروبي بكل من روسيا وتركيا[197].

روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وهي جغرافياً أوسع من كل الأبعاد الأوروبية وتمتد عبر شمال آسيا كله لتصل إلى سواحل المحيط الهادي وإلى مضيق بيرينغ على أبواب ألاسكا. ومع أن روسيا مرتبطة بعمق مع الحضارة الأوروبية والمسيحية الأورثوذكسية، فإن انتشارها الواسع وتاريخها السياسي يتجاوز كل الأُطُر الأوروبية. روسيا واحدة من أكبر القوى العالمية وهي أكبرها مساحة واتساعاً، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والبرازيل. وتعد هذه القوى الخمس، بمساحتها الجغرافية الواسعة وعدد سكانها الكبير مجموعة ذات خصوصية مشتركة خلافاً للدول الأخرى. أما كندا وأستراليا اللتان تمتدان جغرافياً على مساحة واسعة فلا يساعدهما عدد سكانهما القليل على الانتماء لهذه المجموعة. وهكذا ولهذا السبب وحده لا بد وأن يوضع موضوع انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي خارج كل احتمال. لكن صعوبات العلاقات الإستراتيجية بين أوروبا وروسيا لا يمكن أن تحلّ بهذه السهولة، إذ تشكل روسيا، منذ العهد القيصري» عاملاً حاسماً في نظام الدول الأوروبية. وهكذا فإن أي طريق يسلكه هذا الجار العملاق سيكون ذا أهمية بالغة لمستقبل أوروبا وأمنها.

وهنا يطرح السؤال نفسه. هل ستنجح عملية التحديث والتطوير الاقتصادي أو أن هذه الدولة ستعود إلى الأوضاع القومية الاستبدادية؟ إن مصالح أوروبا تتماشى ولا شك مع الافتراض الأول ولكن حتى لو أصبح الاحتمال السلبي واقعاً، فإن الاتحاد الأوروبي مضطر للحفاظ على علاقات «إستراتيجية» وثيقة مع روسيا حيث تكون الحدود مفتوحة إلى حد بعيد، للناس والسلع والأفكار ولا بد من تشابك اقتصادي وحضاري واجتماعي،

وبذلك تقوم حالة من التجاوز البُنْيَوي لكل احتمالات الأخطار المتبادلة. وهذا يقف بالتأكيد على رأس قائمة المصالح الأوروبية. ولكن ذلك كله يتطلب حتى يتم نجاحه، دولة روسية حديثة ديمقراطية دستورية ذات أوضاع اقتصادية واجتماعية عصرية. ويجب أن تعرف دولة روسية كهذه أن علاقة إستراتيجية جيدة مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تستمر إلا بالتخلي عن كل النزعات السلطوية أو الإمبريالية.

ليست هذه النوعية الجديدة المستهدفة من وراء علاقة إستراتيجية جيدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حُلماً بعيداً عن الواقعية، بل هو هدف قابل للتحقيق من خلال سياسة جراحية، ومن الطبيعي أن تحتاج هذه العلاقة إلى تعاون أيضاً في مجال الحلف الأطلسي وفي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وعلى أي حال فإن هذه العلاقات الإستراتيجية لا يمكن أن تدوم وتتطور في خط إيجابي سليم إلا إذا قبلت كل من الجهتين الأهداف الإستراتيجية المختلفة للجهة الأخرى. وسيكون الربح حينذاك للجهتين.

إن الشراكة الإستراتيجية الدائمة بين أوروبا وروسيا تحتاج حتماً إلى مبادئ جديدة تؤسس عليها هذه الشركة وتتطور. ولا يمكن أن تبقى مبادئ نظام الدول الأوروبية القديم، قاعدة يُبنى عليها. ويمكن تعريف هذه النوعية الجديدة بمفهومين سلبيين وهما محاربة السيطرة ومحاربة الإمبريالية. كما يمكن تعريف هذه النوعية الجديدة بشكل إيجابي بالقول: إنها تشمل مبادئ التخلي عن استخدام القوة والحرية والديمقراطية والقانون واحترام الحدود وحق تقرير المصير. فهذه هي المبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها بناء نظام دول أوروبية جديدة يتجاوز القوميات ويتشكل جنباً إلى جنب مع التكامل الأوروبي.

تقع بين روسيا والاتحاد الأوروبي ثلاث دول مستقلة هي أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا. فمولدافيا واقعة تحت انقسام داخلي، فسكان المنطقة الواقعة إلى الشرق دنيستر= ترانسنيتمريا، يميلون بأغلبيتهم إلى روسيا وأوكرانيا، وروسيا البيضاء يحكمها نظام ديكتاتوري مستبد، أما أوكرانيا فهي منذ استقلالها، تسير على خط ديمقراطي هش، واقتصادها قليل الدينامية. وبالرغم من أن التطورات الداخلية في هذه الدول الثلاث مختلفة عن بعضها، فقد تم التوافق بين روسيا وأوروبا على أن هذه الدول تقرر مستقبلها بنفسها وليس نتيجة ضغوط لمناطق تأثير جديدة.

مع انتصار الثورة الديمقراطية البرتقالية في أوكرانيا وإعادة الانتخابات مرة أخرى في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 في ظروف حرة وعادلة، استطاعت المبادئ الأساسية للديمقراطية ودولة القانون أن تثبت أقدامها. وهذا أمر ذو أهمية حاسمة ليس فقط للتطورات المستقبلية في أوكرانيا ولكن أيضاً لصالح العلاقات الإستراتيجية بين روسيا وأوروبا. ففي أوكرانيا تتلاقى روسيا وأوروبا وهذا ما ظهر واضحاً في الأحداث والتطورات الأخيرة، فغرب البلاد يتطلع نحو أوروبا، وشرقها وجنوبها يتطلعان نحو روسيا. وهذا ما استدعى القول إن المنظور المستقبلي السيادي لهذا البلد ليس سهلاً في أي اتجاه اتجهت. ولا يمكن أن تحلّ مشكلة هذه الدولة إلا بالتمسك بمبادئ الاستقلالية ووحدة أراضيها وحق تقرير المصير ديمقراطياً.

أما علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا فهي قائمة على أسس مختلفة تماماً. ولا يمكن مقارنة تركيا مع روسيا بأي شكل من الأشكال، لا من ناحية امتدادها الجغرافي ولا من ناحية حجمها السكاني، صحيح أن نسبة

نمو السكان في تركيا عالية وسيفوق عدد سكانها على المدى المتوسط عدد سكان ألمانيا التي هي أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ديموغرافياً. ومع ذلك فإن تركيا لا تزال على سطح «المكانة الأوروبية» ولم تدخلها بعد. وإذا اعتبرنا أن تعريف الدستور الأوروبي ينطبق عليها كدولة أوروبية، فإنّها يمكن أن تعد في أحسن الظروف لها فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً شريطة أن تطبق كل معايير كوبنهاغن الضرورية لهذا الانضمام. إن الخلاف حول تركيا داخل الاتحاد الأوروبي لا يعود بالدرجة الأولى إلى وضعها الجغرافي وحجمها السكاني وإنما إلى تاريخها ووضعها الحضاري الجيوسياسي. هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون له حقاً حدود مع سوريا والعراق وإيران ودول جنوبي القوقاس؟ هل تبقى هذه هي أوروبا؟ ألا تنتمي تركيا كبلد إسلامي كبير بحضارته الدينية إلى الشرق الأدنى والأوسط بالدرجة الأولى؟ ألم تكن تركيا على مدى قرون عديدة قوة إمبريالية امتدت سلطتها العثمانية على الشرقين الأدنى والأوسط؟ ألم يكن سلطانها في إستنبول خليفة المسلمين؟. هل يمكن أن تكون الخلافة العثمانية قوة أوروبية بعد غزواتها واحتلالها أصقاعاً من أوروبا؟ ألم تكن على العكس من ذلك، تشكل خطراً على أوروبا لقرون عديدة؟ هل يمكن حقاً أن تستطيع تركيا الدخول في عملية التكامل مع أوروبا الحديثة بالرغم من التغيرات التي طرأت عليها في العقود الماضية بعد تأسيس كمال أتاتورك لتركيا الحديثة طالما لا تزال إلى حد كبير بلداً إسلامياً شرقياً؟ ألا يمكن أن توقف تركيا في النهاية عملية التكامل السياسي بأسرها؛ لأن أوروبا معها تصبح كبيرة جداً والبعد الحضاري والسياسي والاقتصادي بين الجانبين كبير جداً؟ هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستوعب دولة مثل

تركيا بتقاليدها الحضارية الدينية وبوضعها الجيوسياسي وبحاجتها التي لا تزال كبيرة إلى التطور والتقدم دون أن يكون ذلك فوق طاقة أوروبا ودون أن يكون هذا مصدر خطر دائم للمشروع الأوروبي؟ ألا يكون الامتداد السياسي والحضاري والجغرافي مصدر خطر على الاتحاد الأوروبي؟ هذه هي الأسئلة التي يطرحها مناهضو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، ولا شك في أنها كلها محقة وجديرة بالاهتمام والدراسة. لذا لا بد من الإجابة عنها إذا كان علينا أن نجيب عن السؤال الأساسي الذي يقف خلف كل هذه الأسئلة، ألا وهو: أين تنتهي القارة الأوروبية في جنوبها الشرقي؟ هل عند الحدود الشرقية لبلغاريا واليونان أم عند الحدود الشرقية لتركيا؟

إذا حاولنا أن نرتب هذه الأسئلة الكثيرة المحرجة نجد أنها تتمحور حول اعتراضات من وجهة نظر تاريخية وحضارية ودينية واقتصادية وجيوسياسية ومن وجهة نظر السياسة التكاملية أيضاً. وهكذا نلاحظ من الوهلة الأولى أن الجدل حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يستند بالدرجة الأولى على وقائع وعلى مصالح أوروبية وطموحات واقعية، ولكنه يقوم على «قناعات» تاريخية حضارية تحتوي على مشاعر نفسية سلبية. كذلك فإن هذا الجدل ينطلق أيضاً من فرضية خاطئة وبالتحديد من عامل زمني في الموقع الخاطئ. ولنبدأ بالوقائع لا بالمشاعر والعواطف. الواقع أن الأمر حتى الآن، لا يتعلق بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بل يدور حول ترشيحها للانضمام ومن ثم حول احتمال انضمامها. ويحدد الاتحاد الأوروبي هذه العملية بمعرفته لكل الصعوبات العملية الكبيرة التي تقف أمام تطور تركيا، وبمعرفته للشكوك الأوروبية المتنامية حول ضرورة

وضع شروط واضحة وتحديد محاور زمنية طويلة الأمد، بالإضافة إلى صراحة تامة عند اتخاذ قرار الانضمام أو عدمه.

قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في 16-17 كانون الأول/ديسمبر 2004 بدء المفاوضات مع تركيا ضمن الشروط الآتية: الانضمام هو هدف هذه المفاوضات ولكن العملية ستبقى «عملية ذات نهاية مفتوحة» لا تكون «هذه النهاية مضمونة إيجابياً منذ البداية»، لذلك «لا وجود لآلية انضمام ذاتية» كما ستستغرق المفاوضات 10-15 عاماً على الأقل وستتولى لجنة من الاتحاد الأوروبي الإشراف على تطبيق معايير كوبنهاغن وتوثق ذلك بتقرير سنوي، كما أن التقدم في المفاوضات يتعلق بالتقدم في تطبيق معايير كوبنهاغن. ولمجلس الاتحاد الحق بتجميد المفاوضات مؤقتاً أو قطعها نهائياً إذا كان تقرير اللجنة سلبياً أو إذا أصبحت المفاوضات على شفا الفشل نتيجة عدم وجود الأسس الضرورية. إلى ذلك يمكن فرض قيود شديدة إلى دائمة على حرية انتقال الأشخاص. ويجب على تركيا، إضافة إلى ذلك، أن توقع على شمول الاتفاقية الجمركية الأوروبية لجمهورية قبرص قبل بدء المفاوضات رسمياً في أيلول/سبتمبر 2005[198].

وجهة نظرٍ مهمة أخرى تمثلها مصالح الاتحاد الأوروبي. لا أحد ينكر الأهمية الإستراتيجية لتركيا وعمليات التحديث الشاملة التي تجري فيها، بالنسبة لأوروبا، حتى أشد المناهضين لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يعترفون بذلك. كما لا يشك أحد في ضرورة علاقات متينة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وأن ذلك مصلحة أوروبية. وهناك تتكلم الوقائع التجريبية أيضاً لغة واضحة: إن مجرد عمليات إعداد تركيا للقبول بالتفاوض معها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كانت سبباً في

تطورات كانت حتى ذلك الحين ضرباً من الخيال. فإلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء محاكم أمن الدولة والإصلاح الشامل لقانون الجنايات بما في ذلك منع التعذيب، وإبعاد دور الجيش ونفوذه عن السلطة إلى حد بعيد وتحسين حقوق الأقليات والسماح باستخدام اللغة الكردية والإذاعات الكردية وما شابه. إلى ذلك قبلت تركيا في المفاوضات التي جرت مع الأمم المتحدة حول قبرص، بحل وسط، وهذا ما كان يبدو لعقود طويلة غير ممكن. وبالإضافة إلى ذلك فقد حصل اتفاق دائم مع اليونان سيؤدي إلى حل كل المشكلات الإستراتيجية التي لا تزال عالقة بينهما في بحر إيجة وفي شمال شرق البحر المتوسط.

للمنظور الأوروبي بالنسبة لتركيا من حيث ديمقراطيتها وتطويرها لدولة القانون والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أثر كبير في التحديث والانتقال إلى صف الدول المتقدمة، وهذا بالضبط ما هو في صالح الجانبين الأوروبي والتركي. فنقل تركيا إلى وضع تصبح قادرة فيه على مجاراة الأوروبيين في كل النواحي، هو الهدف الحقيقي الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي، ومن المدهش أن هذا هو رأي من يوافق على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ومن يناهض ذلك أيضاً. أما هل سيكون ذلك ومتى سيتم، فسيكشف المستقبل عنه. لذلك لا بد من الصراحة في هذه العملية ووضوح الشروط الضامنة التي وضعها الاتحاد الأوروبي ليس ضاراً لأحد على الإطلاق. لم يعانِ الاقتصاد التركي يوماً من الأيام تحت تأثير الاشتراكية على نمط الاتحاد السوفيتي السابق، واقتصاد تركيا اليوم موزع على قطاعات مختلفة قادر على المنافسة في الأسواق العالمية. إلى ذلك تعرف تركيا جيداً أن عليها أن تثبت أقدامها في التوازنات الاقتصادية

الإقليمية بغض النظر عن منظورها الأوروبي، إذا كانت تود أن تبقى قوية في عالم العولمة في القرن الحادي والعشرين.

إن النقد الذي يتعلق بمنظور انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الذي هو عبءٌ محتمل على السياسة التكاملية الأوروبية، يتركز على أن الانضمام الكامل لهذا البلد إلى الاتحاد سيعني النهاية الحتمية لتكامل سياسي لاحق بالارتباط مع تغيير طبيعة الاتحاد الأوروبي ليصبح منطقة اقتصادية غير ذات ترابط قوي، ومن ثم فإنه سيجعل من المستحيل الاستمرار في التكامل السياسي بعد الانضمام. إن الشك بالتأثير السلبي لانضمام هذا البلد الكبير جغرافياً وديموغرافياً، هو سبب كافٍ لدى المعترضين على الانضمام التركي.

وهكذا يمكن أن ينشأ لدينا الانطباع بأن مؤيدي التكامل الأوروبي يسقطون الكثير من المشكلات على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وفي الحقيقة فإنه لا توجد شكوك جدّية في انتماء تركيا إلى أوروبا لدى الفريقين المؤيد والمعارض. أما مشكلة الصعوبات المحتملة من تضخم الاتحاد الأوروبي فقد طرحت من قبل عام 2004 عند توسع الاتحاد إلى الشرق الأوروبي.

هناك نقد آخر لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ألا وهو الوضع الجيوسياسي لهذا البلد، فلاشك أن القسم الأكبر من مساحة هذه الدولة يقع في آسيا وليس في أوروبا. إلا أن الوضع الجيواستراتيجي هو الذي جعل تركيا تنضم إلى منظمة الحلف الأطلسي وإلى المجلس الأوروبي. وقد كانت أسباب الارتباط الوثيق بين تركيا وبُنية الأمن الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة ومرحلة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ذات طبيعة

جيوسياسية وجيواستراتيجية بكل وضوح. وهذا ما أدى في تلك المرحلة إلى توقيع اتفاق التعاون بين لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت والجمهورية التركية في 12 أيلول/سبتمبر 1963. حينذاك وعد الديمقراطي المسيحي فالتر هالشتاين، الذي كان أول رئيس للجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تركيا بالقول: «تركيا تنتمي إلى أوروبا، وهذا يعني أن علاقة دستورية تربطها بالمجموعة الأوروبية [...] ولا بد أن يأتي اليوم الذي تتم فيه الخطوة الأخيرة: تركيا يجب أن تصبح عضواً كامل الحقوق في المجموعة الأوروبية. وهذه الرغبة وهذه الحقيقة اللتان نتوافق عليهما مع أصدقائنا الأتراك، تمثلان أقوى تعبير ممكن لما يجمع بيننا»[199]. هذا هو القول الذي كان ساري المفعول آنذاك وهو يتجدد دائماً على مدى العقود.

كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الصراع بين الشرق والغرب بحاجة إلى تركيا لضمان أمن الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي قبالة الاتحاد السوفيتي. ولهذا السبب الجيوسياسي كان من غير الممكن التخلّي عن تركيا من أجل ضمان أمن أوروبا الغربية. وهذا هو السبب الحقيقي للموافقات الباكرة التي أعطتها المجموعة الأوروبية لتركيا. وبما أنه، من وجهة النظر التركية ومنذ أيام ثورة كمال أتاتورك، ثم توجّه البلاد إلى المنظور الأوروبي في تحديث البلاد وعَصْرَنَتِها، ولأن هذه العملية لم تنته في الداخل التركي حتى الآن، فإن ارتباط تركيا مع الاتحاد الأوروبي سيكون النهاية الناجحة لعملية دامت نحو ثمانية عقود حتى الآن. وإذا أصيبت تركيا بخيبة أمل من الجانب الأوروبي فإنها ستعود إلى الضياع بين خيبة الأمل والرغبة بالمستقبل الأوروبي وبين القومية التركية والعودة إلى التوجهات الشرقية الإسلامية.

إن تركيا بوصفها بلداً أوروبيّاً قلباً وقالباً، ستكون بالنسبة لأمن أوروبا في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية كبرى. صحيح أن الخطر الروسي على أوروبا أصبح قليل الاحتمال؛ لأن التوجهات تسير إلى تعاون روسي أوروبي مستقبلي. كذلك لن يشكل الازدهار الاقتصادي للصين ـ وربما الهند بعد حين ـ خطراً داهماً على أوروبا ولو كانت ستتأثر حتماً بعوامل سياسية اقتصادية وأخرى سياسية أمنية، ولكنها لن تشكل خطراً داهماً. إلا أن أمن أوروبا سيتأثر بلا شك وإلى حد كبير، في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بالتطورات التي تحصل في الشرقين الأدنى والأوسط وفي دول البحر المتوسط. إن موضوع الأمن الأوروبي سيتحدد في حوض البحر المتوسط، فهل سيكون هناك تعاونٌ أو ستكون مواجهة؟! وهنا سيكون لتركيا العصرية والأوروبية دور كبير في الجوار الإستراتيجي لأوروبا، فهل ستتمكّن دول الشرقين الأدنى والأوسط ودول المغرب من أن تُوائِمَ بين عملية تحديث وعصرنة شاملة وطويلة الأمد وبين التغلّب على الصراعات الإقليمية وتجاوز الأخطار النووية والإرهابية كجوابٍ عن الجهاد الإرهابي؟!

ليس لأوروبا ـ بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ـ إلا أن تراهن على وضع خريطة لتحديث جوارها الشرق أوسطي، لضمان مصالحها الإستراتيجية والأمنية. وإذا كانت المسألة الجيوسياسية التي تتعلق بالحدود التركية مع كل من إيران والعراق وسوريا، عائقاً جدّياً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن أهمية هذه الحقيقة الجيوسياسية قد اتخذت اتجاهاً معاكساً. وإذا كانت أوروبا ستكتفي بحدودها الشرقية الجنوبية كحدود أوروبية تنتهي عند رومانيا وبلغاريا

وقبرص، بعد انضمام هذه الدول إلى الاتحاد، فإن ذلك سيكون قصر نظر وعدم تقدير جدي. على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى الاستفادة من كفاءاته وطاقاته الإستراتيجية ومن خبراته الواسعة لإجراء عملية تحديث وعصرنة واسعة شاملة للمنطقة كلها على أساس من الشراكة على المدى الطويل، لأن مصالحها الأمنية ستكون دوماً تحت تأثير أزمات الشرق الأوسط. لأجل ذلك كله فإن تركيا هي الجسر المناسب والدائم لذلك والذي يجب أن يتم تأمينه وتقويته.

إلا أننا لسنا بحاجة إلى المبالغة والقول كما يقول روبرت كاغان: «إن السياسة الخارجية الحقيقية الأوروبية هي سياسة التوسع»[200]، كذلك لا يمكن رفض هذه النظرية قطعياً. إن السياسة التوسعية الأوروبية ستصل حتماً نهايتها خلال العقدين القادمين. إلا أن الطاقات التحديثية لن تكون قد انتهت، بل ستكون جواباً حقيقياً عن تحديات العولمة المستمرة وعن الأخطار الجديدة للإرهاب الدولي. تطوير الاقتصاد والمجتمع والحضارة على مبادئ الديمقراطية الليبرالية ودولة القانون والحريات الفردية والمجتمع المنفتح واقتصاد السوق، هذه كلها مجتمعة تشكل الجواب الإستراتيجي الوافي للغرب عن أزمات التحديث والتطوير المتعددة، وحتى في مناطق أخرى، اعتماداً على السلطة الذاتية للحضارات الإقليمية والشراكة الحقيقية. ولا يمكن أن نسجل نجاحاً باهراً في هذا المجال للقارة الأوروبية العتيقة. لقد كان لتوسع الاتحاد الأوروبي دور في إعطاء هذا الاتحاد مجالاً أوسع للحركة ولكن أوروبا في النهاية أمام تغيرات داخلية تختلف مع طبيعة شعوبها ولغاتها وحضارتها، وبذلك عكس غرائزها القومية الخطيرة، لتصبح مجتمعاً متنوعاً من طراز كبير. ويتضح منذ اليوم أن

ذلك سيكون نتيجة لمعدلات الولادة المتدنية وأن هذا سيؤدي إلى انحسار في عدد السكان وتغير ديموغرافي بين 2010 و2020، إذا لم تكن أوروبا حقاً قد ابتدأت بالسقوط في حدود منتصف القرن الحادي والعشرين. إلا أن أوروبا من ناحية أخرى ستكون في وضع جيد في الاقتصاد المعولم بفضل سياسة التوسع والسوق الداخلية الكبيرة التي بوساطتها سيحل محل «سياسة الجوار الأوروبي»[201] الجوار الإستراتيجي مع روسيا واتفاقيات التعاون مع دول حوض المتوسط والمجال الإستراتيجي الأوسع الذي يشمل الشرقين الأدنى والأوسط حتى جنوبي القوقاس بالإضافة إلى أفريقيا. إلا أن التحدي الكبير الذي سيقابله الاتحاد الأوروبي أو أوروبا الواحدة، سيكون ناتجاً عن التغير الديمغرافي ومن ثم مسألة الهجرة إليها.

على عكس ذلك تماماً، فقد حلّت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المسألة تماماً منذ وقت طويل، فالولايات المتحدة هي أمة من المهاجرين وستستمر الهجرة إليها بشكل متزايد حتى نحو منتصف القرن، وهذا ما لا يستدعي نمواً اقتصادياً واسعاً فقط وإنما أيضاً سيساعد بمداخيله المتنامية على تمويل التطوير المتزايد للقوة الأمريكية إلى مستوًى عالٍ، كما ستنمو الطاقات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. أما أوروبا فعلى العكس من ذلك، إذ إنها ستضطر نتيجة الحركة المعاكسة إلى الكفاح ضد الخسائر في عملية النمو. وكما قلنا فإن الاتحاد الأوروبي سيعوض عن مشكلة تراجع النمو السكاني بامتداد السوق الداخلية، ولكن ذلك لا يعني حلاً لمشكلة الهجرة. وستكون مشكلة الهجرة أشد خطراً إذا أخذنا في الحسبان أن الهجرة ستكون محدودة من دول شرق الاتحاد الأوروبي بسبب عدم ارتفاع نسبة الولادات، لا بل لانخفاضها، كما أن الهجرة، من

أمريكا اللاتينية ستكون على الغالب مقتصرةً إلى حد بعيد على إسبانيا لأسباب تاريخية. وبذلك تتوجه أنظار أوروبا إلى الجنوب والجنوب الشرقي وهذا ما يزيد الجدل انفجاراً، لأنه بذلك تتدخل عوامل حضارية دينية بتبعاتها السياسية وستكون ذات تأثير لا يمكن توقع نتائجه. ومع ذلك فإن على أوروبا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تواجه هذه الحقائق الديمغرافية ولا تغمض العين عن تأثيراتها السياسية والاقتصادية والحضارية والإستراتيجية.

ولنعد الآن إلى مستقبل العلاقات الأطلسية وإلى الشريكين غير المتماثلين على ضفتي الأطلسي، أمريكا وأوروبا. فمن ناحية نظرية يفترض أن يكون هذا الزوج مثالياً ويكمل الطرفان بعضهما، أي إن قدراتهما ونقاط ضعفهما تتكامل بين «القوة المتينة» للشريك الأمريكي و«القوة اللينة» للشريك الأوروبي. ولكن كما سبقت الإشارة، فإن ذلك يقتصر على الصعيد النظري، أما حقيقة الأمر فإن الشريكين على ضفتي الأطلسي يشبهان زوجين دفعهما السن الكبير إلى الصمت أغلب الأحيان أما إذا تكلما فسيدفعهما ذلك إلى خلافات مؤلمة. ولكن هل يجب أن يبقى ذلك كذلك؟ حقاً ليست هذه العقدة الأطلسية قابلة للحلّ؟

ليست الصراعات وسوء التفاهم على جانبي الأطلسي ذات طبيعة نفسية وإنما تعود إلى وجود حقائق ووقائع مختلفة. الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية الوحيدة، حجمها يمتد على مدى عالمي وتهديداتها واقعية، أما منافسوها على نطاق عالمي فقد ابتدؤوا يطلون من خلف الأفق في شرق وجنوب شرق آسيا. أما أوروبا فمداها لا يتعدى حدودها، وسيكون الاتحاد الأوروبي في أحسن حالاته ولوقت طويل منطقة

إقليمية واسعة بين الأطلسي والهند وأفريقيا وروسيا. إن أوروبا ليست قادرة بعدُ على أن يكون لها دور سلطوي عالمي؛ لذلك فسيكون ارتباطها السلطوي العالمي عن طريق شراكتها الأطلسية مع الولايات المتحدة، القوة العالمية الوحيدة، سريعاً عبئاً عليها. وقد كان المحور الأطلسي منذ بدايته مائلاً لكفة الولايات المتحدة التي كانت هي الأقوى عسكرياً خلال سنوات الحرب الباردة. ومع ذلك فقد ازدادت هذه الهوة العسكرية اتساعاً بعد نهاية الحرب الباردة. ليس ذلك كله إلا تطوراً موضوعياً يزيد من أعباء الحلف الأطلسي، وفي الحقيقة فإن هناك تغيرات جذرية قد حصلت في العوامل الموضوعية للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

إن الأوضاع الجديدة تستدعي عادة تحالفات جديدة، إلا أن الوضع الجديد لم يؤثر لحسن الحظ، على التحالف بين ضفتي الأطلسي، صحيح أن الواقع الجديد تغير تماماً ولكن لأسباب موضوعية وإلزامية، وربما كان ذلك عائداً إلى التعقيدات الناجمة عن الوضع العسكري آنذاك. لا يمكن إنكار الطابع السياسي العسكري لحلف الأطلسي ولكن هذا التحالف يعود ببنيته إلى حقيقة التهديد العسكري الذي كانت أوروبا الغربية تتعرض له من قبل الاتحاد السوفيتي السابق. وربما كانت سيطرة الناحية العسكرية على العلاقات الأطلسية طيلة سنوات الحرب الباردة، هي ما أدى إلى تغيير النظرة إلى جوهر العلاقات الأطلسية، أي إلى ذلك الارتباط السياسي الحضاري والاجتماعي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

لا شك بأهمية المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية الإستراتيجية، ولكنها لا يمكن أن تعَدَّ أساساً لمرونة العلاقات الأطلسية واستمرارها. ولذلك يمكن الافتراض أن عنوان الحلف الأطلسي الذي يستمر هذا الحلف

بسببه وله، هو العامل السياسي العسكري. وهذا ما يحدد بالمعنى الواسع للكلمة، مفهوم الغرب بمعناه السياسي والاقتصادي والحضاري. ولولا هذا التحالف الأطلسي، وهذه العلاقات الشاملة بين أمريكا وأوروبا لما كان هناك غرب ولكان العالم بشكل آخر. ولا يعني الارتباط الأوروبي الأمريكي عبر شمال المحيط الأطلسي اتحاداً سياسياً عسكرياً فقط، بل هو يعتمد في الحقيقة بقرارة ذاته على الحضارة المشتركة. الديمقراطية الليبرالية ودولة القانون والحريات الفردية والمجتمع المنفتح واقتصاد السوق، كلها عوامل تشكل سوية أعمدة هذا التحالف الأطلسي. أما التحالف فهذا يعني أن الخطر داهِمٌ فعلاً.

إن التمسك بالبُنى والمؤسسات التابعة لهذا الحلف والاقتصار على فهمهم من ناحية عسكرية فقط، سيضع هذا التحالف في وضع صعب ودائم يؤدي إلى بروز عدم التوازن في المصالح والقدرات العسكرية لأوروبا كقوة إقليمية تسعى إلى التوسع. وهذا قد يؤدي إلى تشويه الحلف الأطلسي وإلى سوء تفاهم وعدم ثقة عبر الأطلسي. ويتهم الأوروبيون الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستخدم الحلف الأطلسي «صندوق أدوات» تستخدمه حسب حاجتها. وهذا ما يؤدي إلى خطر حدوث تغيرات في طبيعة الشركة ويضع الحلف كله على المدى المتوسط في منطقة الخطر. وبالمقابل يتهم الأمريكيون أوروبا بأنها تستفيد من السياسة الأمنية وتمارس سياسة انفصال عن الولايات المتحدة بالقدرات العسكرية التي يبنيها الاتحاد الأوروبي ذاتياً وبالمعايير الجديدة التي يستخدمها هذا الاتحاد. ويزيد الطين بلّة بعد ذلك كله عند التفكير بمستقبل أوروبا في عالم متعدد الأقطاب. إن نتائج هذا التطور منظورة في المدى القريب، فبالرغم من

الانتماء الأطلسي والتعابير البلاغية التي يسعى الطرفان للمحافظة عليها، سيستمر هذا الحلف بفقدان مضمونه ويبدأ بالتآكل. ونظراً لهذا الوضع المؤسف فإن بداية جديدة للتحالف الأطلسي يجب أن تبدأ من الإجابة عن سؤالين أساسيين: هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تحالفها مع الأوروبيين؟ وهل يريد الأوروبيون أن يتحدوا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها؟ في الجواب عن هذين السؤالين تتبلور معالم مستقبل الغرب. وإذا كان جواب الجهتين عن السؤال الموجه إلى كل منهما إيجابياً، فعند ذلك فقط يمكن الحديث عن مستقبل للغرب في القرن الحادي والعشرين.

نبدأ بجواب السؤال الموجه إلى أوروبا. إنّ تفاهماً ومن ثم توحّداً أوروبياً ضد أمريكا، لا يعني فقط أن الغرب سيكون في مهب الريح بل يعني أيضاً اغتراراً بالقوة واعتزازاً مُسْرِفاً بالنفس من قبل الأوروبيين يؤدي حتماً إلى الفشل. لا يجوز أن تنسى أوروبا أن الفكر الاتحادي فيها مرتبط أوثق الارتباط بالمدنية الغربية. فعملية الوحدة الأوروبية تتجذر في قرارين حاسمين: الضمانة الأمنية الأمريكية وفكرة التكامل الفرنسية. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية، بمجرد وجودها في أوروبا، تؤدي إلى التوازن مع المخاوف الأوروبية وتشكل بذلك عنصراً موازناً غير مرئي في كل البنية الأوروبية الاتحادية. إلى ذلك فإن أمنَ أوروبا متحدة لا يستغني عن ركيزة له في أمريكا الشمالية وليس باستطاعة أوروبا أن تضمن أمنها تجاه الأخطار المستجدة أو التقليدية بشكل سليم كما يمكنها ذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تجب مناقشة مسألة التعددية القطبية، هذا المفهوم الذي يثير الاهتمام حالياً في العلاقات ما بين ضفتي

الأطلسي. وإذا كانت التعددية القطبية تعني فك الارتباط الأوروبي عن العلاقات الأطلسية فإن ذلك سيسبب ضرراً بالغاً لأوروبا. أما إذا كان ذلك مجرد وصف للنظام العالمي المستقبلي في نطاق غرب جديد يجمع بين أمريكا وأوروبا في اتحاد أطلسي حديث، ويكون عاملاً أساسياً في التشكيل الجديد، فإن هذا المفهوم لن يكون خطراً على العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي. والحجة الأخيرة في هذه المسألة هي أن أوروبا ستخسر قواعدها الذاتية في حالة توحدها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، هذه القواعد الضرورية لها من أجل موقعها في القرن الحادي والعشرين، وبتعبير آخر في «غرب» هذا القرن.

والآن إلى جواب السؤال الموجه إلى أمريكا. فالولايات المتحدة لديها القدرة بلا ريب على إيقاف عملية الوحدة الأوروبية. ويتم بذلك الدخول في وضع يدفع إلى انقسامات جديدة داخل أوروبا تؤدي إلى ظهور نواة أوروبية ضعيفة تحيط بها مجموعات محلية أكثر ضعفاً، ما يعني أوروبا ضعيفة بكاملها، ستصبح عاجلاً أو آجلاً كرة تتقاذفها مصالح غير أوروبية. وهذا يؤدي إلى خطر أمني كبير يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية على الضفة المقابلة لها من شمال الأطلسي. كذلك فإن الشرذمة الأوروبية ستزداد سوءاً في هذه الحالة لتصبح هذه القارة عبارة عن دول قومية صغيرة لا تستطيع تثبيت أقدامها في عالم القرن الحادي والعشرين، ما يؤدي بالتبعية إلى أن تكون سبباً في مخاطر كثيرة لأمريكا أو تكون عائقاً لها في أحسن حال ولكن لا كلام عن شراكة بينهما بعد ذلك. فلا يمكن أن يكون شريكاً عالمياً أو حتى إقليمياً مفيداً ومؤثراً إلا أوروبا متحدة. كذلك نتطرق هنا إلى التعددية القطبية، فرفض الولايات المتحدة لإتمام

عملية التكامل الأوروبي سيكون حافزاً ولا ريب، إلى نشوء تلك التعددية القطبية بكل عواقبها السلبية التي تؤدي إلى انهيار تدريجي للغرب. أما التعددية القطبية التي تقوم على أساس وحدة جديدة للغرب فلا تتعارض مع المصالح الأمريكية. وأخيراً فإن الحجة الأهم هي ما قلناه عن أوروبا. فستشهد أمريكا بعينين مفتوحتين كيف ستتهاوى إستراتيجياً بشكل تدريجي إذا لم تتمسك بالقاعدة الغربية الأساسية. وكما أن أوروبا تحتاج الغرب كذلك تفعل أمريكا. وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مع أخذ صفاتها التاريخية الواضحة في الحسبان، تحتاج بلا ريب لاتحاد أوروبي موحد وقوي.

إن جهود الاتحاد الأوروبي للوصول إلى استقلالية أمنية سياسية سبَّب مخاوف في الولايات المتحدة الأمريكية مِن أن يكون ذلك سعياً وراء فك الارتباط بين الضفتين، ولكن التعاون الناجح بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي يزيل هذه المخاوف. كذلك كانت مهمات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا تعتمد على أساس من التعاون التام مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن أي محاولة تجديد شاملة للتعاون الأطلسي لا يمكنها بعد الآن أن تتجاهل الواقع الديناميكي للاتحاد الأوروبي. فأوروبا لم تعد تتشكل اليوم من مجموعة من الدول القومية ذات السيادة وإنما من اتحاد أوروبي يزداد تكامله اتساعاً وعمقاً. وأي تحديث للتعاون ما بين ضفتي الأطلسي يجب أن يأخذ هذا التغيير الحاسم على الجانب الأوروبي في الحسبان في التعاون المؤسساتي. وتؤكد الحقائق البسيطة هذه الوقائع المتغيرة، فبعد جولات التحديث الأخيرة للحلف الأطلسي وللاتحاد الأوروبي نجد الصورة على الشكل الآتي: لم يبق من دول الحلف الأطلسي إلا دولتان فقط هما إيسلاندا

والنرويج لم تنضما بعد إلى الاتحاد الأوروبي أو أنها في وضع الانتظار لهذا الانضمام، أما من دول الاتحاد الأوروبي فلا يوجد إلا ست دول ليست منضمة للحلف الأطلسي، وهي: السويد وفنلندا وأيرلندا والنمسا وقبرص ومالطة، علماً بأن الدولتين الأخيرتين فقط ليستا مرتبطتين ببرنامج «الشراكة من أجل السلام» مع الحلف الأطلسي. ومن الطبيعي بعد ذلك كله أن تنشأ علاقات مؤسساتية جديدة بين المنظمتين بدل أن تبقيا في عمليات غيرة وتنافس بينهما. إن نوعية جديدة كهذه من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ستكون دون شك، عنصراً أساسياً لتحالف أوسع وأشمل بين ضفتي المحيط الأطلسي.

لكن هناك أولويّة لا يصح أن نغفل عنها، وهي التي تتعلق بنقص «القوة المتينة» في أوروبا. فبالرغم من أهمية مفهوم الأمن الأوروبي الموسع في القرن الحادي والعشرين وبالرغم من أهمية كل العناصر المدنية الأخرى فإن هذه الإستراتيجيات تبقى حبراً على ورق إذا لم تكن هناك إمكانيات عسكرية مناسبة إلى جانبها؛ لأن تنفيذ القرارات السياسية وضمانها لا يمكن دون هذه الإمكانات. لذلك لا بد من التغلب على النواقص في الإمكانات العسكرية الأوروبية بغض النظر عما تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع؛ لأن هذا من صلب المصالح الأوروبية الأمنية. لقد كان هنري كوبر محقاً عندما قال: «إن الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة لا تتجلّى فقط في الإمكانيات وإنما أيضاً في الإدارة. فقد حان الوقت لأوروبا لتعيد النظر في أوضاعها، فليس من المقبول أن يعتمد 450 مليون أوروبي على 250 مليون أمريكي لحمايتهم، فالحماية لم تكن يوماً مجانية»[202]. ولكن هذا يعني أن على الأوروبيين أخيراً أن يخضعوا بُناهم

العسكرية القديمة القومية إلى عملية التكامل في القارة الأوروبية ويوجهوا إمكاناتهم العسكرية لتكون قادرة على مجابهة الأخطار والتهديدات الجديدة ويحدّثوا مسؤولياتهم ويمولوها من أجل الأبعاد الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي ومن أجل متطلبات علاقات أطلسية متجددة وشاملة.

إن التشكيل الجديد لعلاقات أطلسية شاملة ولدفع قوي وتنشيط لعمليات التوحيد الأوروبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يعطي إعادة الهيكلية السياسية للغرب دفعاً حاسماً. فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية وأوروبا المتوحدة في طريقها لتصبح قوة عالمية أيضاً تربطهما علاقات أطلسية جديدة في نطاق حلف أطلسي متجدد يشكل حلقة الوصل السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالارتباط مع المفهوم الأمني. وهكذا يكون الغرب مستعداً لمواجهة كل التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في القرن الحادي والعشرين، بنجاح، ويكون لديه القدرة والفرصة أيضاً لتشكيل نظام عالمي جديد على أساسٍ من القيم العالمية.